آثار نموذج الإصلاح الاقتصادي على الناتج والتوظف والإنتاجية فىالمشروعات الصـــغيرة والمـــتوسطة الصناعيـــة في بعـــض البـــلـــدان الأقـــــل تـــــطورا

" مع دراسة التجربة المصرية "

بحث من إعداد

دكتور / **محمد محمود عطوة يوسف**

المدرس بقسم الإقتصاد – كلية التجارة

جامعة المنصورة

مقدمة الدراسة :

تحتل قضية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية[1] مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات الاقتصادية في الدول الأقل تطورا، عند صياغة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. فقد باتت تعتبر أحد المنافذ الرئيسية لإنجاح التنمية في الآجل الطويل، بعد أن لعبت هذه المشروعات دورا متميزا في كل من الدول المتقدمة وحديثة التصنيع على حد سواء.

ففي الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا مثلا تمكنت تلك المشروعات من أن تحقق والى الستينيات من القرن الماضي: 25%من ناتج الصناعات التحويلية، تنويع مصادر الدخل، إرساء قاعدة تقنية انطلقت منها هذه الدول إلى ما يطلق عليه حاليا المعرفة "Knowledge"[2]، بالإضافة إلى تبنى مهمة المسعف في استيعاب قوة العمل التي تعانى من البطالة المترتبة على التباطؤ الاقتصادي الذي ينجم عن التركز الصناعي. ولم يختلف الدور الذي لعبته المشروعات المذكورة في اليابان عن ذلك كثيرا، على الرغم من أنها لعبت دورا أساسيا كمتعاقد تحتي Sub-contractor (يأخذ أعمالا من الصناعات الكبرى) للمنشآت الكبيرة، وكانت مصدر 50% من الناتج الصناعي فيها[3].

أما في الدول حديثة التصنيع فقد تمكنت المشروعات الصغيرة والمتوسطة من بناء قاعدة إنتاجية متنوعة في العديد منها. ولقد استغلت تلك الدول هذه القاعدة في الانطلاق إلى التصنيع السريع، وتقوية الاعتماد على الذات وامتلاك التقنية الخاصة بها. ومن ثم تحولت من دول مستوردة ومتلقية للتقنية إلى مصدرة لها. وهنا يطيب لنا أن نذكر أن كل ذلك قد حدث في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة في هذه الدول.

أهتم أذن صانعو السياسات الاقتصادية في الدول الأقل تطورا بالمشروعات المذكورة، كما سبق ووضحنا. كما تعددت بالتالي الأبحاث العلمية التي ناقشت أوضاعها. الا أن الملاحظ هو أن كل هذه البحوث قد ركزت على دورها في خلق فرص عمل جديدة للأعداد المتزايدة من البشر المتجه إلى سوق العمل من جهة، وفى علاج مشاكل التمويل والتسويق التي تواجهها الدول المعنية من جهة أخرى. أي أن تلك البحوث المتعددة لم تول – كما لم يول صانعو السياسيات الاقتصادية – الاهتمام المناسب لدراسة أثار برامج الإصلاح الاقتصادي(أو ما يطلق عليه النموذج الاقتصادي الجديد) المطبقة منذ الثمانينيات من القرن العشرين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعلى نتائجها. مع العلم بأن أهم مفردات النموذج المشار إليه هي:-

1- تحرير النظام المالي المحلى وتحركات رؤوس الأموال الداخلية والخارجية.

---

[1] - Small and Medium Enterprises – SME's هو مصطلح يطلق على المنشآت الإنتاجية صغيرة ومتوسطة الحجم بصفة عامة، وهو الذي يقصده الكثيرون عندما يتحدثون عن الصناعات الصغيرة. وسوف نتعرض بالتفصيل لهذا المفهوم في الفصل الأول من البحث.

[2] - M. Gillis,D.H.Perkin,M.Roamer and D.R. Snodgrass ,,Economics of Development,,1995,(P.869)

[3] - Lee ,,Small Firms in Economics theory ,, Cambridge Journal of Economics,1995(P19,441-462).

2- خصخصة المنشآت العامة.
3- تبسيط النظام الضريبي.
4- تحرير التجارة الخارجية.
5- زيادة المرونة في سوق العمل.

ويحاول البحث الحالي سد الثغرة المشار إليها والمتعلقة بقلة دراسة أثار برنامج الإصلاح الاقتصادي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الدول الأقل تطورا. كما سنحاول توضيح كيف يمكن دعم هذه المشروعات في ظل الظروف الراهنة.

فرض الدراسة:

"يمكن أن يكون لبرنامج الإصلاح الاقتصادي أثارا ايجابية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الدول الأقل تطورا".

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة في هذا البحث إلى:-

1- وضع مفهوم واضح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، والقادرة على استيعاب وخلق التقنية الحديثة بصفة خاصة.
2- تقويم أثار برنامج الإصلاح الاقتصادي على هذه المشروعات في الدول الأقل تطورا ومنها جمهورية مصر العربية.
3- اقتراح سياسات تدعم هذه المشروعات في الدول المذكورة وفى ظل ظروفها الراهنة.

حدود الدراسة:

1- تركز الدراسة في مجال الصناعة في معظم الأحوال وأحيانا على قطاع الصناعات التحويلية بالذات.
2- تتعامل الدراسة مع عينة تتكون من عشر دول أقل تطورا تقع في أمريكا اللاتينية بلاضافة إلى جمهورية مصر العربية.
3- يغطى المدى الزمني للدراسة سنوات مختلفة من الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي.

خطة الدراسة:

ينقسم البحث إلى ثلاثة فصول وخاتمة توضح أهم النتائج والتوصيات.

الفصل الأول: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين الأدب الاقتصادي النظري والمحاولات التطبيقية العملية.

الفصل الثاني: أثار تطبيق النموذج الاقتصادي الجديد على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأقل تطورا.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثار برنامج الإصلاح الاقتصادي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية.

خاتمة الدراسة: أهم النتائج والتوصيات.

الفصل الأول:

مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين الأدب الاقتصادي النظري والمحاولات التطبيقية العملية.

قبل أن نتطرق لهذا المفهوم نود أن ننوه مرة أخرى إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ظلت لزمن طويل ومازالت تثير اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية. أضف إلى ذلك أن الفكر الاقتصادي بوجه عام يعتبر هيكل الاقتصاد المبنى على هذا النوع من المشروعات كبديل لهيكل الاقتصاد القائم على الرأسمالية الصناعية الاحتكارية، وما يترتب عليها من وجود تفاوت كبير في الدخل وفى المستويات الاجتماعية. لذا تستخدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اغلب الدول لتحقيق[4]:-

1- كفاءة توزيع الموارد مع تقسيم وتخصيص أفضل للموارد.

2- مرونة التخصص وما تتسم به من مميزات فعالة.

3- توفير مجالات بديلة تستوعب قوة العمل التي تعانى من البطالة أثر التباطؤ الاقتصادي الذي يحدثه التركز الصناعي في الدول المتقدمة.

ويتناول هذا الفصل دراسة مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفكريين النظري والتطبيقي. ويهدف -إلى التوصل في النهاية -إلى استخلاص مفهوم واضح لها. وينقسم الفصل إلى مبحثين وخاتمة: المبحث الأول يبين تناول كتاب النظرية الاقتصادية للمشروعات المقصودة، والمبحث الثاني يتعرض لتعريفها طبقا لبعض المساهمات العملية. وفى النهاية نعرض ما يمكن التوصل إليه من خلال المبحثين.

المبحث الأول:المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأدب الاقتصادي النظري.

يجب أن نوضح هنا ومن البداية أن النظرية الاقتصادية لم تتعرض- إلا بشكل عام- للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وهى حتى عندما أشارت إليها لم يكن ذلك في معظم الأحوال بطريقة مباشرة، بل ورد ذكرها بطريقة غير مباشرة في سياق الحديث عن الحجم الأمثل للمنشأة الإنتاجية. أي أن الأدب الاقتصادي وان اهتم وتعددت محاولاته ومداخله لتحديد حجم المشروع (أو

---

[4] Lee ,,Small Firms in Economics theory ,,Op, Cit.

المنشأة الإنتاجية)، الذي قد يكون كبيرا في بعض الأحوال ومتوسطا أو صغيرا في أحوال أخـرى، فأنه لم يعرف أبدا الفرق بين هذه الأحجام من الناحية الكمية. أي انه لم يذكر لنا ماذا يقصد بالضبط بكل حجم من تلك الأحجام.

وقد قدم الأدب الاقتصادي في الواقع أربع مداخل لدراسة حجم المشروع:-

أ- المدخل الأول: يطلق عليه المدخل التقني، والذي يتم من خلاله تصنيف حجم المشروعات وفقا للمعيارين التاليين:(1) كفاءة التقنية (2) كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية.

ب- المدخل الثاني: يطلق عليه المدخل المؤسسي، والذي يحدد حجم المشـروع وفقـا لكفـاءة تكاليف الإنتاج والبيع وتأثير المعاملات مع الغير.

ج- المدخل الثالث: يطلق عليه مدخل المنظمات الصناعية، الذي يحدد حجم المشـروع وفقـا لهيكل السوق.

د- المدخل الرابع: يطلق عليه المدخل الديناميكي، والذي يتضمن ثلاثة نمـاذج لتحديـد هـذا الحجم:-

(1)- نموذج التوزيع العشوائي(أو الاحتمالي).

(2)- نموذج دورة الحياة.

(3)- النموذج التحويلي.

1- **<u>المدخل الأول: المدخل التقني[5].</u>**

يستخدم هذا المدخل في التحليل الجزئي التقليدي لتحديد الحجم الأمثل للمنشأة الإنتاجية في النظرية الاقتصادية. وهو يرى في أطار فكرة التوازن في سوق المنافسة الكاملـة أن حجـم المشروع (الأمثل) يجب أن يتحدد بما يتمشى مع اقل مستوى لمتوسط التكلفة الكلية للإنتاج في الأجل الطويل. ويوضح الشكل رقم (1-1) هذا الحجم.

شكل رقم (1-1)

حجم المشروع في سوق المنافسة الكاملة في الأجل الطويل

---

[5] Panzer , J.(1989) „ <u>Determination of Firm Industry Structure</u> „ in R.Schmelensee and Willig ,(eds). Hand-Book of Industrial Organization , Vol. I, Amsterdam, North Holland.

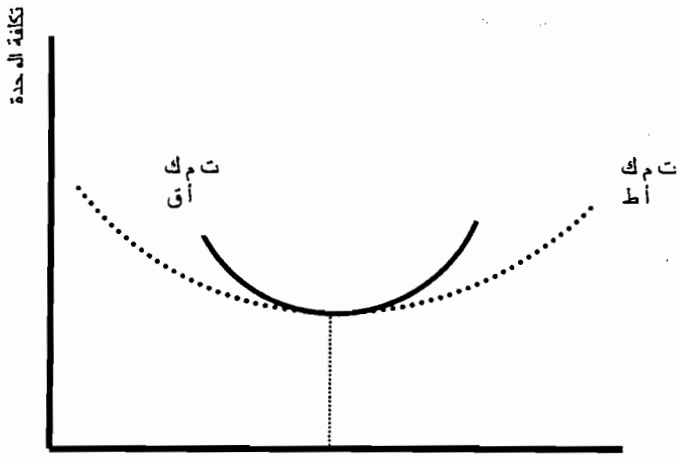

وتقود المنافسة بين المنشآت الإنتاجية إلى تحديد الحجم الأمثل للمشروع بحجم التجييزات الثابتة التي تكون كمية إنتاجها المثالية هي الكمية الموضحة في الشكل رقم (1-1). أي كمية الإنتاج التي تكلف المنشأة أقل متوسط ممكن لتكلفة الوحدة من المنتج في كل من الأجل القصير والأجل الطويل وفى ظل التقنية المعروفة في الدولة. ومن ثم يكون الحجم الأكبر أو الأصغر من ذلك الحجم غير مقبول.

ويطلق على هذه المحاولة المدخل التقني – كما سبق وأشرنا- وذلك لأن المحدد التقني للحجم الاقتصادي للمشروع يعد أهم المحددات الرئيسية له(مستوى التقنية المستخدمة يتحكم تماما في تحديد الكفاية الاقتصادية المطلوب تحقيقها). ويلاحظ على هذا المدخل في تحديده للحجم الأمثل للمنشأة الإنتاجية ما يلي:

1- أن هذا الحجم قابل للتغير خلال الأجل الطويل جدا، وهى فترة زمنية تمتد لما هو أطول من عشر سنوات يمكن أن يتغير مستوى التقنية خلالها، مما يجعل منحنيات التكاليف تهبط إلى أسفل.

2- المشروع أي كان حجمه(أصغر أو أكبر من الحجم الأمثل، وصغيرا كان أو متوسطا أو كبيرا) والذي يقع أعلى منحنى ت م ك ا ط قابل للتحديث. أو بمعنى أخر يمكن للمشروعات إذا طبقت التقنية الحديثة أن تهبط إلى مستوى المنحنى.

3- توجد إمكانية لإيجاد وترسيخ التكامل ومن ثم توسع المنشآت الإنتاجية المختلفة، وذلك من خلال تحفيق الرغبة في تخفيض تكلفة الإنتاج وهى من العوامل الرئيسية المحددة للحجم الأمثل بمقتضى هذا المدخل.

4- الصفقات الكبرى يمكن بدورها أن تلعب دورا مؤثرا في تغير كمية الإنتاج، وبالتالي حجم المشروع (التجهيزات الثابتة)، لما لها من تأثير كبير على متوسط التكلفة.

5- لو أمكن تخفيض مقدار التكلفة البيروقراطية من خلال تحديث التنظـيم الادارى للمنشـأة- وهو ما يمكن حدوثه مع كبر الحجم- فان ذلك يؤدى بالضرورة إلى الاستفادة من وفورات الحجم الأكبر وتخفيض تكلفة الإنتاج أكثر، مما يساعد على الهبوط إلى أسفل علـى نفـس منحنى ت م ك ا ط وزيادة حجم المنشأة أكثر.

ومن الملاحظ أن هذا المدخل لم يتعـرض بطريقـة مباشـرة للمشـروعات الصـغيرة والمتوسطة، وهو بالإضافة إلى ذلك يعانى من مشكلة هامة. أن تحديد الحجم الأمثل للمنشأة الإنتاجية يعتمد على متوسط التكلفة الكلية من جهة ومستوى التقنية المستخدمة مـن جهـة ثانيـة. وهـذان المتغيران يسيران عامة في اتجاهين مضادين، ويؤثران في حجم المشروع كما يتأثران به في نفس الوقت. وكل هذه التشابكات يمكن أن تتمخض عن نتائج مختلفة مربكة.

2- المدخل الثاني: المدخل المؤسسي[6].

لقد ركز المدخل السابق على تكلفة التعامل المالي في عوامل الإنتاج ولم يلتفت لعامـل تأثير المعاملات الأخرى مع الغير. أما هذا المدخل فيأخذ في اعتباره عند تحديد حجم المنشأة كفاية جميع المعاملات، أي تحقيق الحد الأدنى لتكلفة جميع العمليات الإنتاجية والتسويقية بالإضافة إلـى إيجابية تأثير التعامل مع الغير. ومع ذلك فإن هذا المدخل يعتبر أيضاً من مداخل التـأثير الحتمـي للتقنية، لأنه يراعى تأثيرها الذي يأتي من الداخل (كالمدخل السابق) ولكنه يضيف إليـه تأثيرهـا الذي يأتي من الخارج. ومن ثم لا نتوقع أن تكون عملية التطوير المؤسسي عمليـة سـلبية بحتـة للتكيف مع التغيرات التقنية الخارجية. ويرى هذا المدخل أن حجم المشروع يتأثر بعاملين:

أ- المستوى التقني السائد الذي يؤثر على المشروع ويتأثر في نفس الوقت بنشـاط المشروعات القائمة.

ب- المعايير السلوكية للمجتمع والمتمثلة في الثقافة ووقـائع التـاريخ وتصـرفات المنشآت الأخرى المختلفة، وهى عوامل غير موحدة.

ويثبت أنصار المدخل الحالي صحة رؤيتهم من خلال المثالين التاليين:

---

[6] Lee „Small Firms in Economics theory „Op, Cit.

1- لقد لوحظ أن حجم المشروع المتوسط في صناعة الأحذية الكورية أكبر منه في صناعة الأحذية التايوانية. ويرجع ذلك إلى أسباب تاريخية، حيث كان التعامل في السوق أعلى تكلفة في كوريا الجنوبية في بداية التصنيع.

2- لقد لوحظ من ناحية أخرى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليابان ارتبطت بعقود ثانوية مع المنشآت الكبيرة لتصنيع كميات من إنتاجها الأمر الذي ترتب عليه عدم قدرتها على التطور والنمو بالمقارنة بما حدث في إيطاليا مثلاً. فقد ربطت هذه الدول منشآتها الصناعية الكبرى بمنشآتها الصغيرة والمتوسطة من خلال التكامل الأفقي عن طريق إمداد الثانية الأولى بقطع الغيار والمدخلات الأخرى التي تحتاجها. ومن ثم ترتب على ذلك نموها في إيطاليا وتحولها إلى منشآت كبيرة بدورها.

ويتبين من دراسة المدخل المؤسسي والأمثلة المعطاة له أن حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما يتأثر بالمستوى التقني، يتأثر أيضاً بالمعايير السلوكية التي يؤثر فيها ثقافة وتاريخ الدول بالإضافة إلى استراتيجية المنشآت الكبيرة لذا استطاع هذا المدخل تفسير الاختلاف في حجم المنشآت بين الدول التي تتمتع بنفس مستويات الدخل والتقنية.

ثالثاً: المدخل الثالث: مدخل المنظمات الصناعية[7]:

يتحدد وفقاً لكتاب هذا المدخل حجم المشروع بهيكل السوق التي يعمل فيها، وهي وفقاً لوجهة نظرهم إما أن تكون سوق منافسة كاملة أو منافسة غير كاملة. وهم يستبعدون سوق المنافسة الكامل من تحليلاتهم نظراً لسابق مناقشتها بواسطة كتاب المدخل الأول من ناحية ولعدم واقعيتها من ناحية ثانية. ومن ثم يتجه المدخل الثالث إلى سوق المنافسة غير الكاملة والتي يفرق فيها كتابه بين سوق الاحتكار وسوق المنافسة الاحتكارية. وعلى الرغم من أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة لا يوجد لها مكان في الغالبية العظمى من الأحوال في أي من السوقين، فإننا بتذكرنا لموضوع التكاليف والأذواق غير المتجانسة نجد أنه يمكن معالجتها في إطار أحداهما. ويركز التحليل في ضوء هذه الملاحظة على هيكل سوق المنافسة الاحتكارية التي يصبح هكذا ظهور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيها وضع يمكن قبوله. ومؤدى كل ما سبق هو أن أنصار[8] مدخل المنظمات الصناعية يرون أن تحديد حجم المنشآت المذكورة يتوقف على عاملين يتمشيان مع خصائص سوق المنافسة الاحتكارية:

1- أذواق المستهلكين غير المتجانسة.

7- Claudio Romano and Janek Ratanatunya „ The Role of Marketing Its Impact on Small Enterprise „ European Journal of Marketing ,vol. 29No.7 . 1995

8- Lee „Small Firms in Economics theory „Op, Cit.

2- استماتة المنشأة الإنتاجية في الحفاظ على حصتها في السوق، ولا مانع من زيادتها لو أمكن تخفيض تكلفتها المتوسطة الكلية. ولكنها لا تقبل نقصها حتى مع ارتفاع تكلفتها إثر ارتفاع أسعار مدخلاتها، مما يعنى ابتعادها عن نقطة توازنها (إنتاج الكمية التي تتساوى عندها تكلفتها الحدية مع إيرادها الحدي). ويمكن توضيح ذلك في الشكل رقم (1-2).

شكل رقم (1-2)

سلوك المنشأة الإنتاجية في سوق المنافسة الاحتكارية

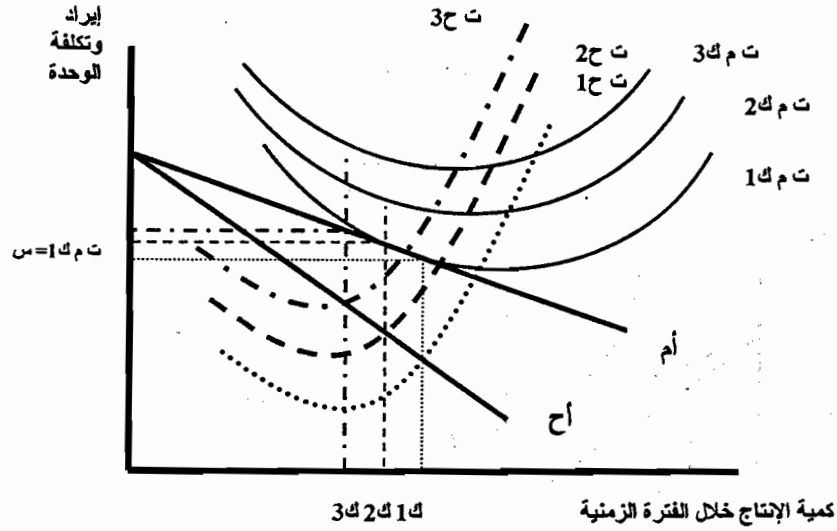

يتبين من الشكل رقم (1-2) إن المنشأة الإنتاجية التي تعمل في سوق المنافسة الاحتكارية (ويمثلها الشكل السابق) إذا كان هيكل تكاليفها في بداية الأمر هو الممثل بالمنحنيات ت م ك1، ت ح1 تحقق توازنها عندما تنتج كمية الإنتاج (ك1) التي يتساوى بمقتضاها إيرادها الحدي مع تكلفتها الحدية. وعندئذ يكون متوسط تكلفتها هو (ت م ك1) الذي يساوى السعر (س) الذي تبيع به منتجها في السوق ، أي أنها لا تكسب ولا تخسر . ولو إرتفعت أسعار مدخلاتها فإن هيكل تكاليفها يتحرك إلى أعلى وتصبح المنحنيات ت م ك2، ت ح2 مثلاً هي التي تمثله، وبذلك تصبح كمية توازنها الجديدة هي (ك2) – أقل من (ك1) – لأنها الكمية التي تسمح بتساوي التكلفة الحدية الجديدة مع إيرادها الحدي. وهنا تضطر لبيع منتجها بسعر أعلى ولكنه يقل عن تكلفتها

المتوسطة الكلية الجديدة، مما يعنى أنها تخسر. ولو ارتفعت أسعار مدخلاتها أكثر فإن هيكل تكاليفها يتحرك مرة أخرى إلى أعلى وتصبح المنحنيات ت م ك3، ت ح3 مثلاً هي الممثلة له. وبذلك تصبح كمية توازنها الجديدة هي (ك3) – أقل من (ك2) ومن ثم أقل من (ك1) – لأنها الكمية التي تجعل إيرادها الحدي يتساوى مع تكلفتها الحدية الجديدة. وعندئذ تضطر لبيع منتجها بسعر أعلى ولكنه يقل أيضاً عن تكلفتها المتوسطة الكمية الجديدة. مما يعنى أنها تخسر هذه المرة أيضاً، بل وتكون خسارتها أكبر من السابقة.

يلاحظ على الشكل السابق – وكما هو معروف في النظرية الاقتصادية – أن منحنى الطلب يميل إلى أن يكون شديد المرونة في سوق المنافسة الاحتكارية، مما يترتب عليه أن أي ارتفاع في سعر البيع يؤدى إلى انخفاض كمية الطلب بنسبة أكبر، ومن ثم تنخفض الإيرادات الكلية للمنتج. ولذلك لا تفضل المنشآت الإنتاجية العاملة في هذا السوق رفع سعر مبيعاتها، ويترتب على هذا أنها تفضل التمسك بتثبيت حصتها في السوق والاستمرار في البيع بنفس السعر حتى لو ارتفعت تكاليف إنتاجها. وبناء عليه تتخذ منحنيات تكلفتها الحدية الشكل رقم (1-3).

شكل رقم (1-3)

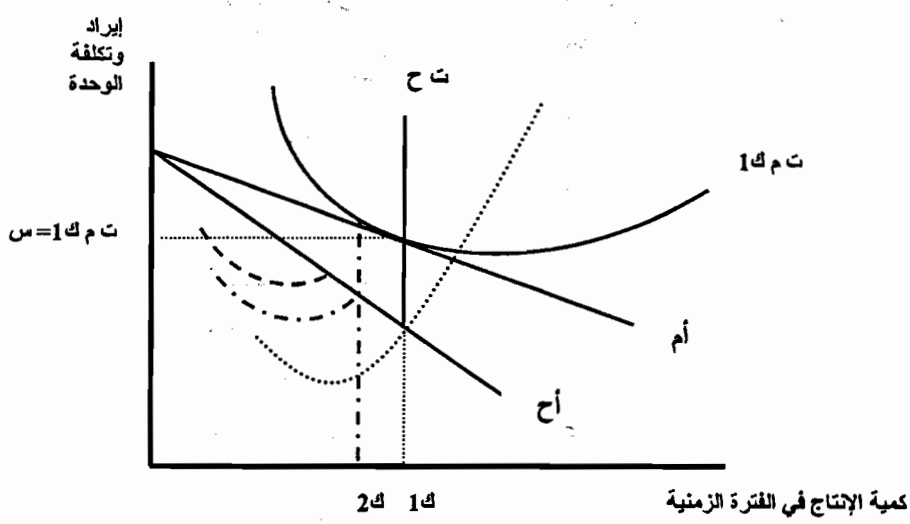

وفى ضوء ما سبق يمكن استخلاص الآتي:

1- إن المنشآت الإنتاجية التي تعمل في سوق المنافسة الاحتكارية تتأقلم في الأحوال الطبيعية بحيث يمكنها أن تحقق أرباحاً عادية (س = ت م ك)، ويتحدد حجمها وفقاً لكمية إنتاج التوازن (ك1) التي يتساوى بمقتضاها إيرادها الحدي مع تكلفتها الحدية.

2- لو ارتفعت تكلفة عوامل الإنتاج بحيث يترتب عليها ارتفاع التكاليف الحدية للمنشأة الإنتاجية. تكون على استعداد لتحمل التكلفة الأعلى وتحقق خسائر في سبيل المحافظة على حصتها في السوق عند (ك1). وفى هذه الحالة يصبح منحنى تكلفتها الحدية عمودياً بعد تقاطعه مع منحنى الإيراد الحدي .

3- إن منحنى الطلب في سوق المنافسة الاحتكارية يظهر أكثر مرونة بالمقارنة بالأسواق الأخرى باستثناء سوق المنافسة الكاملة كما سبق وذكرنا، مما يعنى أن تخفيض السعر يدفع إلى زيادة الطلب وبنسبة أكبر. ومع ذلك فكل منشأة لا تفعل ذلك وتميل إلى تثبيت سعر مبيعاتها حتى لو هبطت تكلفتها، لأنها تعلم أنها إن فعلته فسوف تتبعها المنشآت الأخرى بدورها للحفاظ على حصصها في السوق و لو النسبية (قد تختلف الكمية المطلقة عن الحصة النسبية، ولذلك قد تتغير كمية الإنتاج من (ك1) إلى (ك2) ولكن الحصة النسبية تبقى دون تغير). وفى هذه الأحوال تفقد التكلفة الحدية جدواها في تحديد كمية الإنتاج، كذلك لا تكون هذه الأخيرة هي الكمية المثلى. ومن ثم يتحدد حجم المنشآت بعوامل تبعد عن الكفاية الاقتصادية التي يرتكز عليها كل من المدخلين السابقين.

رابعاً: المدخل الرابع: المدخل الديناميكي:

يقدم المدخل الديناميكي لتحديد حجم المشروع ثلاثة نماذج مختلفة: (أ)- النموذج العشوائي، والإجتماعى، (ب) – نموذج دورة الحياة، (ج) – النموذج التحويلي. وفيما يلي نستعرض هذه النماذج.

(أ) النموذج الأول:

قدم هذا النموذج الاقتصادى جيبارت Gibart[9] الذي كانت رؤيته هي أن معدل نمو المنشأة يظهر مستقلاً عن حجمها المالي وحجمها في بداية ممارستها لنشاطها وتاريخ نموها في الماضي. فعملية النمو ترتبط من وجهة نظره بعوامل عشوائية لاحظها على العديد من المنشآت الإنتاجية البارزة ليس لها دخل فيها، بل تفرضها البيئة الاقتصادية المحيطة كالركود أو الانتعاش الذي تعيشه الدولة.

أو الاتجاهات الأساسية لصانعي السياسية الاقتصادية فيها. ولقد ظهرت في الواقع بعض التعديلات على رأى جيبارت يعد من أهمها:

---

9 - Lee ,,Small Firms in Economics theory ,,Op, Cit.

1- تؤثر تغيرات أسعار ونوعيات المدخلات والمخرجات المستخدمة تأثيراً كبيراً على العملية الديناميكية للتطور الصناعي.
2- يؤثر عمر المنشأة بجدية على معدل نموها، حيث توجد علاقة ارتباط عكسي بين المتغيرين.
3- يتأثر معدل النمو الحالي بمعدل النمو في الفترة السابقة، فالنمو عبارة عن عملية تراكمية.
4- يرتبط معدل النمو إلى حد كبير بحجم المشروع، فالمشروعات الأكبر حجماً تتمتع عادة بنمو أكثر استقراراً. ويعد هذا الاتجاه في الواقع هو أقربها إلى فكر جيبارت ، على اعتبار أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تكون عادة أكثر تأثراً بالبيئة الاقتصادية المحيطة بها بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة . بل ويرى هذا الكاتب أن العلاقة بين المنشآت الكبيرة والمنشآت الصغيرة علاقة سلبية.

(ب) النموذج الثاني:

يرى الاقتصادي مارشال (في عام 1948)[10] أن عمر المنشأة مهم في تفسير نموها. فالمنشآت الحديثة العمر احتمالات فشلها أقوى بالمقارنة بالمنشآت الأقدم والمستقرة ثابتة النمو التي تتميز بما لديها من خبرة وقدرة على مواجهة المشكلات خلال عمرها الأطول. وتقوم في الواقع فكرة مارشال عن دورة حياة المنشأة على ملاحظات اجتماعية مبنية حول الاختلافات الشخصية بين الأجيال المختلفة لرجال الأعمال.

وقد قدم " جون نوفيك 1982 "[11] نموذجا مطورا لدورة حياة المنشأة، يقوم هو الآخر على ملاحظة وجود اختلاف في مستوى التعليم بين الأجيال المختلفة . وقد افترض الكاتب أن المنشاة لابد أن يكون لديها كفاءات مختلفة وان كانت غير واضحة. وعند تنفيذ العمليات الإنتاجية يعرف المشروع تكلفته وفقا لهذه الكفاءات. ويلعب المتغير العشوائي دورا كبيرا في معرفة المنشأة لكفاءتها الحقيقية وان كان ذلك بشكل تدريجي. وفى ظل عملية المنافسة تختار المنشأة – في كل فترة من الفترات – مستوي الإنتاج الذي يعظم الأرباح المتوقعة، وفقا لقاعدة المعلومات غير الكاملة والتي تعتمد على الكفاءة الموجودة لديها. وبعد ملاحظة المنشأة لأرباحها، فإنها تغير و تجدد مستويات الكفاءة التي تملكها. ويمكن أن تخرج المشروعات ذات الكفاءات الأقل وتدخل مشروعات جديدة عن طريق دفع تكلفة الدخول إلى السوق، إذا كانت الأرباح المتوقعة إيجابية.

10- Paul A. Samuelson „ Economics „ McGraw-Hill , Inc. New York 1995 .

11- Claudio Romano and Janek Ratanatunya „ The Role of Marketing, Its Impact on Small Enterprise„ Op.Cit

ونستخلص من وجهة نظر جون فيك أن الكفاءات التي تملكها المنشآت تلعب دورا كبيرا في نموها أو دخولها وخروجها من السوق، وأن مصدر كفاءة المنشأة هو العنصر البشرى والتكنولوجي. والاثنان مرتبطان بمستوى التعليم الذي يختلف بين الأجيال، ومن ثم تختلف كفاءة المنشآت وحجمها. ويمكن استنتاج بعض الملاحظات من نموذج جون فيك كما يلي:-

1- احتمالية الفشل تتناقص مع نضج المنشأة، لأن هذه المنشأة يصبح لديها تقديرات عن كفاءتها الحقيقية.

2- اختلاف نسب النمو تقل فيما بين المشروعات غير الفاشلة وفى مرحلة النضج.

3- دالة التكاليف مع الناتج تكون محدبة لأنها تتناقص مع نمو المنشأة وزيادة نضجها .

4- يتنبأ النموذج بالعلاقة بين حجم المشروع ومعدل نموه، ويرى أن هناك ارتباط عكسي بين نسب الفشل ونسب النمو للمشروعات الناضجة مع حجم المشروع ذاته.

وعلى الرغم من صعوبة حساب استنتاجات نموذج "جون فيك" عن حجم المشروع، إلا أنه يمكن الحصول على بعض الرؤى عن علاقات العمر والنمو الخاصة بالمنشآت الصغيرة. حيث يتوقع النموذج زيادة هذه المشروعات(التي تميل إلى أن تكون صغيرة) مع ارتفاع نسب المشروعات الحديثة. ويؤكد "باكس اريكسون" [12] هذه الحقيقة، على اعتبار أن المنشآت تدخل الصناعة من أجل التعليم والتوسع بعد ذلك أن كانت ناجحة.

3- النموذج الثالث.

قدم هذا النموذج الاقتصادي الشهير "شومبيتر"[13] وفيه يبرز تأثير التنافس الديناميكي بين المشروعات من خلال التغيرات التقنية والتنظيمية التي يمكن أن تتبعها للحفاظ على حصتها في السوق، ومن ثم حدوث تغيرات في حجمها. ويرى أن تطور معدلات نمو المنشأة يعتمد على التحديث و المنافسة، و أن ديناميكية المشروعات الصغيرة والحديثة تعتمد على طبيعة النظام التقني، وتظهر كأنها مشروعات متقدمة فنيا في هذا المجال، ويذكر الكاتب أن المصدر الرئيسي للتحديث هو المعلومات من خارج الصناعة ومن المشروعات الكبيرة الأقدم التي تمتلك المبتكرين. ويستنتج من وجهة نظر "شومبيتر" الآتي:

أولا- أن الصناعات الصغيرة هي صناعات حديثة وتستخدم تقنية عالية، تحصل عليها من الصناعات الكبيرة التي تكون مبتكرة له. وهذا يعنى ضمنا أنها مرتبطة بهذه

12- Lee,, Small Enterprise in Economic Theory ., Op, Cit .

13- نفس المرجع السابق مباشرة.

الصناعات بعلاقة ما قد تكون رأسية، في حالة إمدادها ببعض المدخلات، أو أفقية في حالة الاشتراك معها بتصنيع جزء من إنتاجها.

ثانيا- أن نمو حجم الصناعات الصغيرة يعتمد على المتغير التقني والتنظيمي.

ونستطيع أن نستخلص من دراسة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأدب الاقتصادي النظري على الرغم من الصعوبات التي يواجهها الباحث للحصول على معلومات عنها في هذا الأدب لعدم الاهتمام بها على المستوى التنظيرى – مجموعة من النتائج تتعلق بحجم ونمو هذه المشروعات:

1- الاهتمام القطاعي.

اهتمام الدولة بالقطاع الخدمي وعدم التوسع في التصنيع، مما قد ينتج عنه انخفاض في معدل نمو حجم المشروع وارتفاع نصيب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع.

2- تأثير الاقتصاد الكلى.

ويقصد به حالة الركود والانتعاش التي تواجه الدولة، ويختلف تأثيرها وفقا للصناعات المختلفة، لكن الاتجاه العام في أغلب الدول هو انه من المرجح أن يتوسع قطاع الصناعات الصغيرة أثناء حالة الركود.

3- التغير في بيئة السوق.

زيادة المنافسة الأجنبية مع ثبات عوامل الطلب، من المتوقع أن يؤدى إلى زيادة نصيب المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، بسبب زيادة نصيبها من الأرباح لما تتمتع به من مرونة أكبر في تعديل أوضاعها.

4- التغير في بعض عوامل السوق.

ويقصد بذلك عاملين:-

(أ)- إمداد العمالة بشكل أكبر نسبيا عما كان يحدث في الأوضاع السابقة لسوق العمل.

(ب)-الموارد المالية المتاحة للصناعات الصغيرة.

وترتبط الصناعات الصغيرة بعلاقة طردية مع هذين العاملين.

5- تغير الأذواق.

اتجاه الطلب إلى منتجات أكثر تخصص في إشباع حاجات المستهلك، سوف يؤدى إلى نمو وتوسع الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توسع حجم السوق ذاته.

6- التغير في استراتيجية المنشآت الكبيرة.

ويقصد بذلك:-

(أ)- استراتيجية التسعير: تميل المنشآت الكبيرة التي لا تعمل في سوق المنافسة الكاملة لرف أسعار منتجاتها بالمقارنة بالصناعات الصغيرة، ويكون في ذلك دافعا لنمو الأخيرة.

(ب)- علاقة الارتباط بين المجموعتين سواء على المستوى الأفقي أو الرأسي. تساعد هذه العلاقات على انتشار ونمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وبنظرة على هذه النتائج المستخلصة من دراسة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأدب الاقتصادي النظري يمكننا ملاحظة ثلاث نقاط هامة:-

1- أن العوامل المؤثرة في حجم المشروع ونمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة لها علاقة بعناصر برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم عرض مفرداته في المقدمة.

2- أن دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التغيرات التكنولوجية مهمل، ومن ثم يكون التعامل معها باعتبارها متلقية ومطبقة فقط لها.

3- لم يضع الفكر الاقتصادي تعريفا محددا للصناعات الصغيرة والمتوسطة، وقد يرجع ذلك إلى:-

أ- الاهتمام المباشر من قبل الفكر الاقتصادي بـ SMS,S ودراستها بشكل استنتاجي.

ب- عدم الخوض في اختلافات تصنيفية يمكن أن تبعد عن الهدف الأساسي من الدراسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بعض المساهمات التطبيقية

تعددت في الواقع محاولات تعريف المقصود بالمشروعات أو الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الحياة العملية. لذلك يجد الباحث صعوبة واضحة عند محاولة الجمع بينهما في تعريف دقيالمعنية، لقد اختلفت المعايير التي يتم الاستناد إليها عند تعريف المشروعات المعنية، كما اختلفت مدلول كل معيار من دولة إلى أخرى. ونستعرض فيما يلي أهم المعايير التي استندت إليها المحاولات التطبيقية محاولين تقديمها.

أولاً: معيار العمالة (عدد المشتغلين):

يعتبر هذا المعيار من أول واهم المعايير وأكثرها شيوعاً نظراً لبساطته وخاصة عند القيام بالمقارنات الدولية. كذلك يتميز هذا المعيار بالدقة عند استخدامه في المقارنة بين المنشآت الصناعية التي تنتج أنواع متماثلة من المنتجات وبنفس المستوى من الفن الإنتاجي[14]. وينص هذا المعيار على ما يلي:

1- تعتبر المنشأة الإنتاجية كبيرة لو وصل عدد العاملين فيها إلى مائه فأكثر.
2- تعتبر المنشأة الإنتاجية متوسطة لو تراوح عدد العاملين فيها بين خمسين وتسعة وتسعون.
3- تعتبر المنشأة الإنتاجية صغيرة لو تراوح عدد العاملين فيها بين عشرة وتسعة وأربعين.
4- تعتبر المنشأة الإنتاجية من المشروعات الأسرية " Cottage on Household " لو عمل بها أقل من عشرة عمال. كما يشار أحياناً إلى هذه المنشآت على أنها منشآت وحدية " Micro Enterprises "[15].

وفى دراسة حديثة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة قامت بها جمعية شعوب بلاد جنوب شرق آسيا (ASEAN) " Association of Southeast Asian Nations "[16] استخدم بروش وهيمنز التصنيف المذكور أعلاه المعترف به بصفة عامة .

إلا أنه في الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر المنشأة الإنتاجية كبيرة، إذا كان يعمل بها أكثر من خمسمائة عامل. وتعرف المنشأة الصغيرة بأنها التي يعمل بها مائتان وخمسون عاملاً فأقل. وفى بعض الصناعات تعتبر المنشأة صغيرة إذا قل عدد العاملين فيها عن ألف عامل.

---

[14] - د. علا عدلي الشوخ " دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري " القاهرة 1985 ص 5 .

[15] - الصناعات الأسرية أو صناعات الحرف هي الصناعات التي يعمل صاحبها في نفس مجال الإنتاج، ويقضى وقتا ضئيلا نسبيا في الإدارة . ومن المرجح أن ينتمي المشتغلين فيها إلى الأسرة، وتكون فيها العلاقات في محيط العمل في المقام الأول غير رسمية . Informal. أي أنها غير خاضعة لأية تنظيم. ولعل السبب في تميز الصناعات الصغيرة عن الحرف والصناعات الأسرية وما شابهها، يرجع إلى اختلاف طبيعة المشكلات التي تواجهها كل طائفة . فالصانع الصغير يستخدم الآلة في عملية الإنتاج وتدور مشاكله حول التمويل والمشورة الفنية والتسويق...الخ.. أما الحرفي فيتبع في أغلب الأحيان أساليب إنتاج قديمة ومتوارثة عبر الأجيال، ومن الصعب إقناعه بتغيرها. أما صاحب المصنع الصغير يكون من السهل إقناعه بإدخال آلات أكثر تطور في عملية الإنتاج أو باستخدام أساليب إنتاجية جديدة، بل انه في أغلب الأحيان يكون متطلعا إلى ذلك . انظر في ذلك: - المرجع السابق مباشرة.

[16] - Burch and Hiemenz,, Small and Medium enterprises in Southeast Asian ,, (ASEAN) Work Paper-

وفى اليابان تعرف المنشآت الصغيرة بأنها التي تضم قوة عمل تقل عن ثلاثمائة عامل، وذلك في مجال التصنيع السلعي، وهى التي تضم أقل من مائة عامل في مجال تجارة الجملة، وأقل من خمسين عامل في مجال تجارة التجزئة وخدمات التجارة[17].

ويؤخذ على معيار العمالة أو عدد المشتغلين أن عدد العمال (كأحد مدخلات العملية الإنتاجية) وحده قد لا يعكس الحجم الحقيقي للمشروع، لاسيما في الحالات التي تتباين فيها الفنون الإنتاجية المستخدمة في المنشآت. فمن المعروف أن معامل رأس المال – العمل يختلف من صناعة إلى أخرى، ومن ثم لا يمكن الاعتماد على هذا المعيار وحده.

تؤكد ذلك إحدى الدارسات التي قام بنشرها معهد التخطيط القومي بجمهورية مصر العربية في إطار " سلسلة قضايا التخطيط والتنمية "[18]. فهي تنص على أن التمييز بين المنشآت الإنتاجية الصغيرة والكبيرة في الحجم يجب ألا يتم على مستوى قطاع الصناعة ككل فحسب ولكن أيضاً على مستوى الصناعة الواحدة. وبافتراض تساوى قيمة رأس المال المستثمر للعامل فإنه يمكن التفرقة بين أحجام المنشآت المختلفة على أساس أن المنشآت الكبيرة تتصف عادة بتعدد أو تكامل العمليات الإنتاجية، بينما تتصف المنشآت الصغيرة بممارسة مرحلة إنتاجية واحدة أو تتخصص في إنتاج نوع واحد من المنتجات مما يترتب عليه قلة عدد المشتغلين فيها[19].

<u>ثانياً: معيار رأس المال:</u>

يعتمد هذا المعيار في تحديد حجم المشروع على مقدار رأس المال المستثمر فيه. وبناء على هذا الأساس تحدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً لاستثمار حد أقصى معين من رأس المال. وهنا يظهر نقد يمكن توجيهه إلى المعيار حيث لم تتفق الآراء على هذا الحد، فهو يختلف من دولة إلى أخرى حسب درجة النمو الاقتصادى ومدى الوفرة والندرة في عوامل الإنتاج المتاحة.

وقد حدد البنك الدولي للإنشاء والتعمير[20] في إحدى دراساته الحد الأقصى لقيمة الأصول الرأسمالية للمنشآت الصغيرة بمبلغ مائتين وخمسين ألف دولار أمريكي (بأسعار سنة 1976) بعد استبعاد قيمة الأرض. وتوصى منظمة العمل الدولية بأن هذا المبلغ لا يتجاوز مائة ألف دولار على ألا يزيد نصيب العامل في رأس المال المستثمر عن ألف دولار، يمكن أن يزيد على خمسة آلاف في بعض الصناعات.

ولكن ماذا لو توفر الحد المنصوص عليه لقيمة رأس المال المستثمر الثابت في أحد المشروعات ولكنه استخدم فنون إنتاجية كثيفة العمل جداً فوظف عدداً كبيراً من الأيدي العاملة

---

[17] - محمد عبد القادر حاتم " <u>أسرار تقدم اليابان</u> " القاهرة 1990 ص 172- 173.

[18] - معهد التخطيط القومي " <u>الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية ، مع التطبيق على صناعة الغزل والنسيج في مصر</u> " القاهرة يوليو 1991 .

[19] - وهذا غير صحيح – في رأى الباحث – حيث من المتوقع أن تختلف الفنون الإنتاجية.

[20] - World Bank „ <u>Employment of Small Enterprises</u> „ Sector Policy Paper . Washington D.C. (Febrary1978) .

تحرص على نظافة المشروعات الصغيرة لو اعتمدنا على معيار العمالة السابق ؟ وماذا لو استخدم تقنية كثيفة رأس المال بدرجة شديدة ما يجعل مستوى الإنتاجية فيه وحجم الإنتاج يزيدان إلى حد كبير عن المستوى المعروف عنهما في المشروعات الصغيرة. إن هذين التحفظين يعدان أيضاً من أوجه النقد التي تواجه عادة للمعيار الثاني.

ثالثاً: معيار العمالة ورأس المال معاً:

ويعتمد هذا المعيار كما هو واضح على الجمع بين المعارين السابقين عن طريق وضع حد أقصى لعدد العمالة بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة لتحديد حجم المنشأة الإنتاجية. ويعتبر هذا المعيار في الواقع هو الأكثر استخداماً بين المعايير الثلاثة المذكورة وفيما يلي بعض الأمثلة له:

1- تعرف وزارة الصناعة في جمهورية مصر العربية المنشأة الصغيرة بأنها التي لا يزيد عدد عمالها عن مائة مشتغل، ولا يزيد حجم رأسمالها المستثمر الثابت بعد استبعاد قيمة الأرض والمباني عن نصف مليون جنيه مصري. أما بنك التنمية الصناعية فيعرف المنشأة الصغيرة بأنها التي لا تزيد أصولها الثابتة دون الأرض والمباني عن مليون وأربعمائة ألف جنيه مصري، ولا يتجاوز عدد المشتغلين فيها مائة عامل[21].

2- يعتبر المصنع صغير في اليابان إذا وظف أقل من ثلاثمائة عامل، ولم يزد رأس المال المستثمر فيه عن مائتين وخمسة وثمانين ألف دولار.

ومن الواضح أن أبرز نقد يمكن أن يوجه لهذا المعيار هو أن رأياً واحدا متفق عليه لم يتحدد بشأنه، حيث تختلف الآراء بشأن مقدار رأس المال المستثمر وعدد العمال من دولة إلى أخرى، بل أحياناً حتى داخل نفس الدولة.

وفيما يلي نستعرض بعض المحاولات التطبيقية التي بذلها عدد من المفكرين بشأن تعريف المنشآت الصغيرة معتمدين في ذلك على المعايير السابقة بالإضافة إلى مواصفات أخرى رؤوها من وجهة نظرهم ضرورية.

أ- يعرف بعض الكتاب المشروعات الصغيرة بأنها[22]: مجموعة المنشآت والأعمال التي تقوم بالإنتاج على نطاق ضيق، وتستخدم رؤوس أموال صغيرة، وتوظف عدداً من الأيدي العاملة " غير أنه يؤخذ على هذا التعريف ما يلي:

1- أنه أوسع مما يجب بحيث يخلط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والأسرية، ولا يفرق بين مجالات العمل المختلفة.

---

[21] - يلاحظ أن الفكر المصري التطبيقي لم يفرق بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وتعامل معهما بمنطق واحد، أي أن الصناعات في مصر إما أن تكون صناعة كبيرة أو صناعة صغيرة. وفي دراستنا للتجربة المصرية سوف نتبع هذا المنطق.

[22] - د.عبد الرحمن يسرى " تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها " الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996.

2- أنه غير محدد مطلقاً، فتقويم حجم الإنتاج أو رأس المال المستثمر أو عدد العمال وهل هي كبيرة أو صغيرة أم تتباين بشأنه الآراء ما بين الدول والقطاعات المختلفة.

ب-يرى كتاب آخرون[23] بالاختلاف مع الكتاب السابقين أن تعريف المشروعات الصغيرة يجب أن ينصب فقط على تلك التي تتبع أساليب الإنتاج الحديثة، وذلك للتفرقة بينها وبين المنشآت المنزلية أو المعرفية. ولذا فهم يعرفونها بأنها مجموعة المنشآت والأعمال التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير، وتستخدم رؤوس أموال صغيرة، وتوظف عدداً محدوداً من الأيدي العاملة، ولكنها تتبع في نفس الوقت أساليب الإنتاج الحديثة. أي يغلب على نشاطها الآلية وتطبق مبدأ تقسيم العمل في الإنتاج. ولا يخفى أن هذه المحاولة تتعرض لنفس أوجه النقد التي تتعرض لها المحاولة السابقة.

ج – تشير فئة ثالثة من الكتاب[24] إلى أن المقصود بالمشروعات الصغيرة هي المنشآت الحديثة التي تستخدم آلات ومعدات متطورة ويعتمد فيها الإنتاج على الآلية، وتطبق مبدأ تقسيم العمل في الإنتاج، والتي تتبع إدارتها أساليب منظمة لحساب التكلفة والعائد ولكن ماذا تكون بعد كل ذلك المنشآت الكبيرة ؟!

د- حاول أخيراً بعض الكتاب[25] التخلص من وضع تعريف محدد للصناعات الصغيرة بغرض الهروب من أي انتقادات توجه لهم، واستبدال ذلك بتحديد مجالاتها وخصائصها فقط. ويظهر ذلك في الجدول رقم (1-1) التالي:

جدول رقم (1-1)

مجالات وخصائص الصناعات الصغيرة

---

[23] - دكتور عثمان محمد عثمان " ندوة دور الصناعات الصغيرة في التنمية " معهد التخطيط القومي ، القاهرة 1988ص418.

[24] - د. نادية الشوشنى " سياسة لتنمية الصناعات الصغيرة في مصر " مصر المعاصرة. العدد 395، يناير 1984.

[25] - جالن سبنسر هل " منشآت الأعمال الصغيرة ، واتجاهات الاقتصاد الكلي " الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة 1989ص110.

خصائص المنشآت الصغيرة	مجالات المنشآت الصغيرة
*انخفاض مستوى معامل رأس المال /العمل *انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المنشأة. *اختلاف أنماط الملكية. *انخفاض القدرات الذاتية على التوسع والتطور والتحديث. *انخفاض الوفورات الناتجة عن الحجم. *لا يقبل عليها المستثمر الأجنبي. ويرجع ذلك إلى:- 1-عدم نضج التنظيمات القانونية والمؤسسية لهذه الصناعات. 2-ارتفاع درجة المخاطر التي تتعرض لها. 3- ضعف الروابط الأمامية والخلفية لها. *ارتفاع كثافة العمل بها. *استخدام فنون إنتاجية محلية. *الانتشار بعيد عن مراكز تجمع الصناعات التقليدية،مع التنوع بداية من الصناعات الهندسية حتى المغذية وأعمال الصيانة والأشغال اليدوية. *نجاحها في خدمة الأسواق المحدودة والمتخصصة والتي لا تغرى الصناعات الكبيرة.	تتمثل أهم الأنواع في :- *صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة. *صناعات خشبية. *صناعات جلدية. *صناعات غذائية. *صناعات كيماوية. *صناعات معدنية أساسية. *صناعات تعدينية وغير معدنية. *صناعة الأدوية.

وفى ضوء ما سبق يظهر أن المشروعات الصغيرة (والمتوسطة) تتأثر بمجموعة من العوامل:-

1- درجة توافر الخامات محليا أو استخدام البدائل المتوفرة محليا.
2-درجة توافر الأيدي العاملة المدربة.
3- درجة النجاح في اختيار التكنولوجي الملائم.
4-مدى حاجة السوق وخصوصا المحلية.
5- مدى مساهمة السلعة المنتجة في تغذية الصناعات الكبيرة.

ونود أن نشير إلى أن الدراسات الحديثة[26] تقسم الأنشطة داخل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وفقا لقدراتها على تحقيق الميزة التنافسية[27] ، ومن ثم تختلف خصائص هذه المنشآت وفقا لهذا التقسيم . ويوضح ذلك الشكل رقم التالي (1-4).

26- Reinert ,E.S.,, Competitiveness and Its Predecessors, a 500 Year Cross-National Perspective,,1998,Step Group Site :www.step.na

27- هناك فرق بين الميزة النسبية والميزة التنافسية : يرجع في ذلك إلى :-
نهاد مصطفى سليمان " الميزات النسبية والتنافسية للصناعات المعدنية ، دراسة القطاع الخاص في جمهورية مصر العربية " المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر ، كلية التجارة جامعة المنصورة . إبريل 1998.

الشكل رقم (1-1)

تقسيم الأنشطة الاقتصادية وفقا لقدرتها على التنافسي وتوليد المعرفة[28]

28- د.أحمد حسن جابر " كيف تدعم الأمم الصناعات الصغيرة والمتوسطة : المتغيرات الآليات " مؤتمر آفاق وفرص الاستثمار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، بمحافظتي الدقهلية ودمياط ، جامعة المنصورة 21-22مارس 2001.

وعلى الرغم من أن هذا التقسيم لم يضف جديداً إلى تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإنه يشير إلى أهمية المنشآت التي تتمتع بميزة تنافسية، والتي يمكن للدولة دعمها. فمثل هذه المشروعات تمتلك، فاق التوسع في المستقبل وتكون أقدر على خلق تقنية وطنية واقتحام الأسواق الخارجية[29].

خلاصة الفصل:

بعد استعراضنا السابق لمفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستويين النظري (الذي ندرت فيه الإشارات) والتطبيق (الذي تعددت وتنوعت فيه المساهمات)، يمكن استخلاص بعض الاتجاهات الهامة في الموضوع:

1. لم يتم وضع تعريف محدد لهذه المشروعات نظرا للاختلاف النسبي بين اقتصاديات الدول، ومفهوم كل دولة لها، والهدف منها. لذا من الصعب وضع تعريف لها يصلح لكل الدول وكل الاقتصادات، ومن الأفضل على المستوى العملي أن تحدد كل دولة أو مجموعة من الدول التعريف الذي يناسبها، بما يتفق مع منظورها للمشروعات المقصودة والهدف منها.

2. المشروعات الصغيرة والمتوسطة – وعلى عكس ما يعتقد البعض – يمكن أن تكون منشآت حديثة وتستخدم تقنية عالية (حديثة) وتعتمد على موارد بشرية ذات كفاءة عالية، ويمكن أن يكون لها هياكل تنظيمية ومؤسسية متقدمة. ومن ثم يمكن أن تكون مكثفة لرأس المال والعمالة في ذات الوقت، وبالتالي فإن أي تعريف أو تحديد لها يجب أن يأخذ ذلك في اعتباره.

وتحاول الدراسة تقييم أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على هذه المشروعات حتى يمكن تطويرها في ظله بما يسمح بها من أداء دورها والهدف منها، وتطوير هذا الدور بما يجعلها تساهم في خلق تقنية وطنية، وهذا ما يناقشه الفصل القادم.

---

[29] يلاحظ فيما يلي من المحاولات التي تفرضها أنها ركزت اهتمامها على المشروعات الصغيرة ولم تشر إلى تلك المتوسطة على الرغم من ضرورتها ومن أنها تكون في كثير من الأحوال مؤهلة لان تتحول إلى منشآت كبيرة.

الفصل الثاني:

دراسة أثر النموذج الاقتصادي الجديد على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية.

دخلت اغلب الدول الأقل تطورا – في ظل ظروف محلية و دولية جعلتها غير قادرة على الوفاء بديونها الخارجية – في اتفاقيات مع المؤسسات الدولية لتطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي، يطلق عليها البعض مصطلح النموذج الاقتصادي الجديد. ومع مرور فترة زمنية كافية على تطبيق هذا النموذج وظهور آثاره المختلفة على المتغيرات الاقتصادية، أصبح السؤال المطروح ما هي آثاره هذا على المشروعات الصغيرة.والمتوسطة في تلك الدول؟ لما لها من أهمية كبيرة في اقتصاداتها. ولإجراء ذلك تم اختيار عينه من عشر دول بدأت في تطبيق النموذج خلال الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي، ويجمع بينها شرط تواجد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل مؤثر في أقتصاداتها، من حيث المساهمة في حجم الإنتاج والعمالة. وقد اقتصرت الدراسة على قطاع الصناعة لما له من أهمية كبيرة في النمو الاقتصادي وتحديث الدول الأقل تطورا.

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأقل تطورا.

المبحث الثاني: اختبار فرض الدراسة.

المبحث الأول :أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأقل تطورا.

يدرس هذا المبحث أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجموعة من الدول الأقل تطورا تطبق النموذج الاقتصادي الجديد وتمثل عينة الدراسة، ويركز التحليل على أداء هذه المشروعات في مجالات الإنتاج، التوظف، والقدرة الإنتاجية، مقارنة بالمشروعات الكبيرة.

وقبل دراسة أثر النموذج الاقتصادي الجديد على هذه المشروعات نود أن نذكر بأن هذا النموذج قد أدى إلى تخفيف ورفع الحماية عن التجارة الدولية، تحرير النظام المالي المحلي وتحركات رؤوس الأموال، تبسيط النظام الضريبي، خصخصة المؤسسات العامة وزيادة المرونة

في سوق العمل. في إطار هذه الإصلاحات كان من الطبيعي أن يصبح للقطاع الخاص الدور الرائد في عملية التنمية الاقتصادية. ويتوقع البعض في ضوء ذلك نمو وزيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على اعتبار أن نظم الحماية كانت في صالح القطاع العام والمنشات الكبيرة إلا أن هناك وجهة نظر أخرى ترى أن هذا النموذج سيضر بهذه المشروعات لعدم قدرتها على المنافسة مع المنتجات الأجنبية المستوردة. وأمام وجهتين النظر المتضادتين لاكتشاف أيهما الأصح تم اختيار عينة من عشر دول لدراسة أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيها.

أولا:التعرف على عينة الدراسة.

يوضح الجدول التالي رقم (2-1) والشكل رقم (2-1) الذي يليه الدول العشر التي تمثل عينه الدراسة، ومن الواضح أنها كلها من دول أمريكا اللاتينية. كما يوضح مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ناتج وعماله القطاع الصناعي في كل منها. وهنا ينبغي أن نلاحظ أن المعيار الذي اعتمدت عليه جميع هذه الدول لتصنيف مشروعاتها الصغيرة والمتوسطة كان هو عدد العمال المشتغلين في المشروع. ومع ذلك فقد اختلفت وجهات النظر فيها حول هذا العدد.

جدول رقم (2-1)

مساهمة SME,S في القطاع الصناعي لعينة الدراسة

البيان / الدولة	حجم المنشآت مقاس بالعمالة	المساهمة في الإنتاج الصناعي %	المساهمة في حجم العمالة %
الأرجنتين	*100-6*	35.9	44.6
البرازيل	20-99، 100-499	60.8	66.8
شيلي	10-49، 50-199	37.1	52.7
كولومبيا	10-49، 50-199	33.3	52.2
كوستاريكا	31-100	12.6	13.2
إكوادور	10-49، 50-99	19.4	37.7
المكسيك	16-100، 101-250	31.1	44.6
بيرو	11-20، 21-200	36.1	52.5
أورجواي	5-99	39.7	57.9
فنزويلا	5-20، 21-100	13.8	39.5

المصدر: Data Base on Industrial SME,S , Industrial and Technological Development Unit , Division of Production , Productivity and Management , ECLAC .

شكل رقم (٢-١)
مساهمة SME,S فى القطاع الصناعى (العمل ، الانتاج) فى عينة الدراسة .

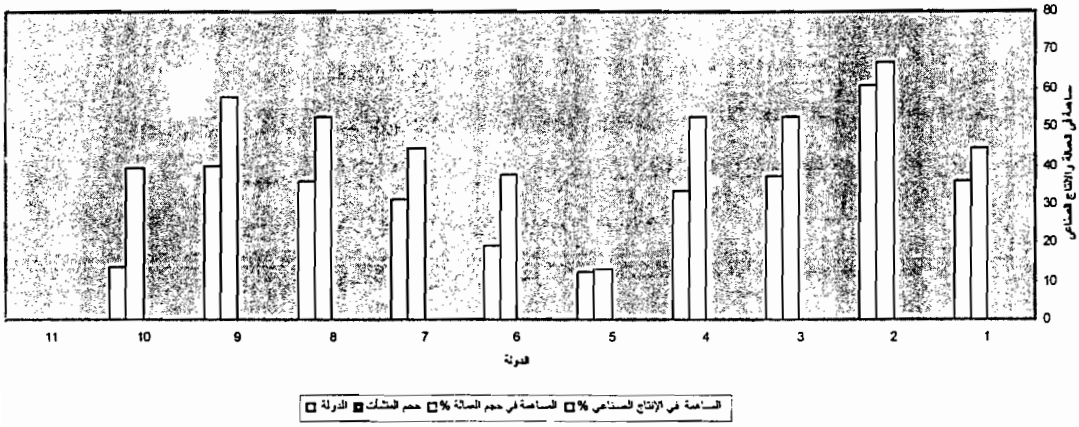

ويلاحظ على عينة الدراسة الآتي:-

1- اختلاف تاريخ البيانات في الجدول، ويرجع إلى اختلاف توقيت بداية تطبيق البرنامج في كل دوله.

2- اختلاف حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دوله إلى أخري، ويتفق ذلك مع ما شهدناه في الفصل الأول بدراسة مفهومها في الفكر الاقتصادي النظري والفكر التطبيقي. ويرجع ذلك كما أوضحنا إلى اختلاف الظروف الاقتصادية بين الدول ودرجه النمو الاقتصادي ومفهوم صانعي السياسة الاقتصادية في الدولة ونظرتهم إلى هذه المشروعات.

3- تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في معظم اقتصادات دول عينه الدراسة (باستثناء كوستاريكا وفنزويلا).

4- تجاوز نسبة العمل في هذه المشروعات نسبة الإنتاج في عينة الدراسة، مما يشير إلى انخفاض مستويات الإنتاجية في هذه الدول، وستكون هذه النقطة محل دراسة.

5- على غير المتوقع لا تملك المشروعات المعنية وزنا نسبيا في الهيكل الصناعي في الدول الأقل نقلا اقتصاديا.

عموما، على الرغم من أن تحليل أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة يجب أن يقوم على تشابه الخصائص والسمات في دول عينه الدراسة، وان المعلومات المتاحة عن

التنظيم الصناعي لهذه المشروعات قليلة للغاية باستثناء بعض الدول المحدودة العدد، فأنه علينا أن ندرس في ظل ندرة المعلومات، مع محاولة الترجيح بين وجهتي النظر السابق الإشارة إليهما خلال الفترات المتاحة من بدء تطبيق البرنامج في كل دوله.

ثانيا: مجالات الإنتاج للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في عينة الدراسة في قطاع الصناعة.

توضع الجداول التالية مجالات الإنتاج التي تعمل فيها المشروعات المعنية في قطاع الصناعة. وقد تم تقسيم عينة الدراسة إلى ثلاث مجموعات وفقا لحجم الدولة الاقتصادي.

أ- المجموعة الأولى: وتتكون من الأرجنتين والبرازيل والمكسيك، وهى اكبر دول العينة وتتسم بهياكل صناعية متطورة. ويتضح من الجدول التالي أن النشاط الانتاجى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تتركز فيها بقوة في الصناعات الغذائية، المعدنية، المنسوجات، الآلات الكهربائية.

جدول رقم (2-2)

هيكل الإنتاج الصناعي لـ SME,S في ثلاث دول من عينة الدراسة

الدولة / مجال الإنتاج الصناعي	الأرجنتين 1993	البرازيل 1994	المكسيك 1993
الغذاء	16.1	17	16.4
المشروبات	5.8	1.7	4.3
التبغ	0.2	0.3	———
المنسوجات	6.6	7.2	6.4
الملابس	3.4	2.7	4.6
الجلد	1.2	1.8	0.8
الأحذية	1.6	1.8	2
الخشب ومنتجاته	0.2	1.5	1.5
الأثاث	2.2	2.6	2.7
الورق	3.5	4.3	3.1
الطباعة	4.7	2.5	5.3
المنتجات الكيماوية	13.9	18.9	16.2
المنتجات البلاستكية	5.3	4.7	5.3
مواد البناء	3.7	4.2	6.6
الحديد والصلب	2.5	———	2.3
المنتجات المعدنية	7.1	9.4	8
الآلات غير الكهربائية	6.7	7	4.3
الآلات الكهربائية والمعدات	6	5.8	4.8
السيارات وأجزاؤها	4.5	3.5	2.9
معدات نقل أخرى	0.9	———	0.3
أجهزة علمية	1.1	1.3	0.5
أشياء أخرى	1	1.7	1.2
الإجمالي	100	100	100

المصدر: المصدر السابق مباشرة.

ب- المجموعة الثانية: وتتكون من شيلى، كولومبيا، الإكوادور، بيرو، فنزويلا، وهى مجموعة الدول ذات الاقتصادات متوسطة الحجم في عينة الدراسة. ويوضح الجدول التـــالي أن الصناعات الغذائية والكيماوية تحتل الصدارة فيها كما في دول المجموعة الأولى تليها الصناعات البلاستيكية والمنسوجات والمعدنية.

جدول رقم (2-3)

هيكل الإنتاج الصناعي لـــ SME,S في مجموعة الدول ذات الحجم المتوسط .

الدولة / مجال الإنتاج الصناعي	شيلى (1996)	كولومبيا (1996)	الإكوادور (1996)	بيرو (1994)	فنزويلا (1995)
الغذاء	22.1	19.9	30.6	20	19.1
المشروبات	2.1	4	—	4.2	2.1
التبغ	—	—	—	0.1	0.1
المنسوجات	5.6	4.5	7.4	8	2.6
الملابس	4.4	5.5	2.9	2	5,5
الجلد	0.6	1.1	1.9	0.8	0.9
الأحذية	1.4	1.2	—	0.6	3.4
الخشب ومنتجاته	11.2	1.5	2.2	1.3	1.7
الأثاث	1.7	1.2	—	0.9	3.1
الورق	1.3	6.4	4.8	2.3	1.9
الطباعة	4.5	2.6	3	5.3	5.8
المنتجات الكيماوية	12.5	16.9	18.1	21.6	12.9
المنتجات البلاستكية	5.1	7.4	6.8	5.8	6.8
مواد البناء	5.3	5.8	4.4	3.9	6.5
الحديد والصلب	4.1	2.2	1.7	4.2	6.3
المنتجات المعدنية	8.3	7.5	4.4	5.9	8
الآلات غير الكهربائية	4.2	3.5	0.9	3.3	4.9
الآلات الكهربائية والمعدات	1.4	2.7	5.3	3.3	3.2
معدات نقل	1.6	3.6	1	2.9	3
أجهزة علمية	0.4	0.6	0.1	1.4	0.8
أشياء أخرى	2.1	1.8	4.4	2.2	1.4
الإجمالي	100	100	100	100	100

المصدر: المصدر السابق مباشرة.

ج- المجموعة الثالثة: تتكون هذه المجموعة من الدولتين الأقل حجما وهما كوستاريكا ونيكاراجوا. ويتبين من الجدول التالي زيادة الوزن النسبي للصناعات والكيماوية والمشروبات.

جدول رقم (2-4)
هيكل الإنتاج الصناعي لـ SME,S في مجموعة الدول ذات الحجم الأقل.

الدولة / مجال الإنتاج الصناعي	كوستاريكا (1997)	أوروجواي (1995)
الغذاء	32.2	29.6
المشروبات	16.5	6.1
التبغ	–	–
المنسوجات	–	5.8
الملابس	1.2	5.7
الجلد	–	0.5
الأحذية	1.3	1
الخشب ومنتجاته	0.3	1
الأثاث	2.5	1.3
الورق	4.1	1.1
الطباعة	0.8	4.8
المنتجات الكيماوية	24.7	17.1
المنتجات البلاستكية	–	4.6
مواد البناء	2.5	3.6
الحديد والصلب	–	2.4
المنتجات المعدنية	0.4	5.9
الآلات غير الكهربائية	0.2	2
الآلات الكهربائية والمعدات	8.3	2.8
معدات نقل	0.3	1.3
أجهزة علمية	0.2	1
أشياء أخرى	4.3	1.4
الإجمالي	100	100

المصدر: المصدر السابق مباشرة.

يقدم هذا الجدول معلومات عن معدل التغير في الإنتاج والتوظف ومتوسط إنتاجية العامل في الدول العشر الممثلة لعينة الدراسة. ألا انه يلاحظ أن المدة التي تغطيها المعلومات تختلف من دولة إلى أخرى وان كانت تبدأ فيها كلها قبل القيام بالإصلاح الاقتصادي وتنتهي بعد القيام به. ومن الواضح أن الوضع قد تحسن إلى حد كبير في معظم الحالات فيما يتعلق بالإنتاج والإنتاجية ولكنه ساء كثيرا في مجال العمالة.

ويلاحظ على المجموعات الثلاث للدول التي تشكل عينة الدراسة تركز أنشطة الصناعات الصغيرة والمتوسطة لديها في مجالات الإنتاج الصناعي كثيف العمل (كما في الصناعات الغذائية) والقائم على الميزة النسبية وليست التنافسية. وهذا يعني اتجاه هذه الأنشطة نحو السوق المحلية، الأمر الذي يشير إلى الانخفاض في حجم صادراتها.

ثالثا: تقويم آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي على أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

يوضح هذا الجزء من الدراسة أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من حيث الإنتاج والتوظف والقدرة الإنتاجية. وقد تم استخدام البيانات والمعلومات المتاحة في شكل أربع جداول كما يلي:-

الجدول الأول:

يقدم هذا الجدول معلومات عن معدل التغير في الإنتاج والتوظف (العمالة) ومتوسط إنتاجية العامل في عينة الدراسة، خلال فترات زمنية تختلف من دوله لأخرى ولكنها تبدأ فيها كلها قبل القيام بالإصلاح الاقتصادي.

جدول رقم (2-5)
معدلات التغير في الإنتاج والتوظف ومتوسط الإنتاجية للعمالة،
في "SME,S " قبل وبعد برنامج الإصلاح الاقتصادي في عينة الدراسة .

الدول في عينة الدراسة	عدد سنوات الدراسة	معدل التغير في الإنتاج	معدل التغير في التوظف	معدل التغير في متوسط الإنتاجية
الأرجنتين (84-1994)	10	47.7	24.4 -	95.3
البرازيل (85-1997)	12	11.4	14.2 -	29.8
شيلي (81-1990)	9	14.7 -	7.4 -	7.9 -
شيلي (90-1996)	6	55.6	34.2 -	16 -
كولومبيا (91-1996")	5	16.2	11.2	4.5
كوستاريكا(90-1996)	6	22.6	20.7 -	54.6
الإكوادور(91-1996)	5	8.7	6.8 -	16.7
المكسيك (88-1993)	5	48.6	17.1	26.9
بيرو (92-1994)	2	16.8	8.2	7.9
أورجواي(88-1995)	7.	2.5	24.9 -	36.5
فينز ويلا(90-1995)	5	5.2 -	1.8 -	4.1 -

المصدر السابق.

الجدول الثاني:

يلخص هذا الجدول المعلومات الموضحة في الجدول السابق عن التغيرات في إنتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويضيف إليها التغير في نسبة مساهمتها في الناتج الصناعي للدول محل الدراسة.

جدول رقم (2-6)
التغيرات في إنتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة
ومساهمتها في الإنتاج الصناعي في دول عينة الدراسة

درجة المساهمة في الإنتاج الصناعي / التغير في الإنتاج	زيادة المساهمة	ثبات أو انخفاض المساهمة
الزيادة	الأرجنتين، شيلى (90-1996)، المكسيك	البرازيل، كوستاريكا، كولومبيا، الإكوادور، بيرو.)
الثبات أو الانخفاض	أورجواي، وفنزويلا	شيلى (81-1990)

المصدر السابق.

ويتضح من الجدول السابق مايلى:-

1- يزيد إنتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتزيد أيضا مساهمتها في الإنتاج الصناعي في مجموعة الدول التي تقع في الركن الشمالي الشرقي للجدول.

2 – يزيد إنتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولكن تثبت أو تنقص مساهمتها في الإنتاج الصناعي في مجموعة الدول التي تقع في الركن الشمالي الغربي للجدول.

3- ينخفض إنتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومع ذلك تزيد مساهمة هذه المشروعات في الإنتاج الصناعي في الدولتين اللتين تقعان في الركن الجنوبي الشرقي.

4- ينخفض إنتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتثبت أو تنخفض أيضا مساهمتها في الإنتاج الصناعي في الدول التي تقع في الركن الجنوبي الغربي.

الجدول الثالث:

يلخص هذا الجدول الثالث المعلومات الموضحة في الجدول السابق عن تغير الإنتاجية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويضيف إليها التغير في العمالة في الدول عينة الدراسة.

جدول رقم (2-7)

معدل التغير في الإنتاج والعمالة في دول عينة الدراسة

معدل التغير في العمالة / معدل التغير في الإنتاج	الزيادة	الانخفاض
الزيادة	شيلى (90-1996)، كولومبيا، المكسيك، بيرو	الأرجنتين ، البرازيل ، كوستاريكا ، الإكوادور ، أورجواي
الانخفاض		شيلى(81-1990)، فنزويلا.

المصدر: السابق.

الجدول الرابع:

يقدم هذا الجدول الرابع رقم (2-8) معلومات عن مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة (بالموجب أو بالسالب) في الإنتاج الصناعي في مجموعة دول عينة الدراسة.

يتبين من تحليل الجداول الأربعة السابقة الآتي:-

1- اختلاف معدلات نمو إنتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل ملحوظ من دولة إلى أخرى (الجدول الأول)، فقد حدثت زيادة في إنتاج هذه المشروعات في كل من الأرجنتين و المكسيك و شيلي(90-1996) بصفة خاصة كقوة محركة فيها. بينما انخفض الإنتاج في دول أخرى كشيلي (81-1990) وفنزويلا.

2- حدث انخفاض حاد لمساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عمالة معظم الدول الممثلة لعينة الدراسة، وبحيث كان ذلك في عدد اكبر من الدول التي أتسم فيها إنتاج هذه المشروعات بالركود أو الانخفاض (الجدول الأول).

3- زاد إنتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزادت مساهمتها في إنتاج القطاع الصناعي في ثلاث دول هي الأرجنتين وشيلي (90-1996) والمكسيك (الجدول الثاني) أما في اوروجواى وفنزويلا فبينما ثبت أو حتى انخفض الناتج الصناعي للمشروعات المذكورة زادت مساهمتها في إنتاج القطاع. كل ذلك بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي. هذا في حين حدثت زيادة في إنتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خمس دول هي البرازيل، كوستاريكا، كولومبيا، الإكوادور، بيرو ومع ذلك حدث ثبات أو انخفاض في مساهمتها في إنتاج القطاع الصناعي. وقد انخفض الاثنان معا في شيلي خلال الفترة من سنة 1981 إلى سنة 1990[30].

4- حدثت زيادة في الإنتاجية والعمالة معا في كل من شيلي (90-1996)، كولومبيا، المكسيك، وبيرو (الجدول الثالث). بينما حدثت زيادة في الإنتاجية مع انخفاض في العمالة في كل من الأرجنتين، البرازيل، كوستاريكا، الإكوادور، أوروجواي.

جدول رقم (2-8)
القطاعات المساهمة بالإيجاب والسالب في الإنتاج الصناعي

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول عينة الدراسة

الدول	القطاعات المساهمة بالإيجاب	القطاعات المساهمة بالسالب
الأرجنتين	المشروبات غير الكحولية ، الدهانات، الحديد والصلب ، الآلات ذات الاستخدام العام	المنسوجات ، الملابس الجاهزة ، وماكينات نشر الأخشاب والفخار
البرازيل	الأحذية الأثاث ،الطباعة ، ومنتجات البلاستك	الملابس الجاهزة ، المنتجات الكيماوية والأغذية
شيلى 81-1990	المنتجات الكيماوية	الأغذية ، ماكينات نشر الخشب ، الأدوية ، المنتجات المعدنية
شيلى 90-1996	ماكينات نشر الخشب ، الأدوية ، مواد البناء ، والمنتجات المعدنية	المنسوجات ، المنتجات الكيماوية وتنقية النحاس ، والحديد والصلب
كولومبيا	الأغذية ، المنتجات البلاستكية ، والمنتجات المعدنية	المشروبات ، الأدوية ، والآلات الكهربائية
كوستاريكا	الأغذية ، المشروبات ، الأدوية ، مواد البناء	ماكينات نشر الأخشاب ، والمنتجات الكيماوية ، المنتجات المعدنية

[30] - يمكن أن يبرر ذلك باستخدام تقنية موفرة للعمل في هذه الدول أو بارتفاع مهارات العنصر البشرى فيها.

الإكوادور	الورق،المنتجات الكيماوية،الأدوات،الآلات الكهربائية والأجهزة	الأغذية،الملابس الجاهزة،الحديد والصلب،المنتجات المعدنية
المكسيك	المشروبات،الملابس الجاهزة،الأثاث،الطباعة،مواد البناء	الأغذية،المنسوجات،المنتجات الكيماوية،الآلات غير الكهربائية
بيرو	الطباعة،الأدوية،المنتجات البلاستيكية،الحديد والصلب	الأغذية،والمنسوجات
أورجواي	الأغذية،المشروبات،الطباعة،الحديد والصلب	المنسوجات،الأحذية،الجلد،وأجزاء السيارات
فنزويلا	الأغذية،الطباعة،مواد البناء،الحديد والصلب	المشروبات،الأدوية،المنتجات المعدنية

المصدر: السابق.

وهكذا بالنظر إلى التغير الفني الذي حدث يلاحظ أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لم تؤد عملها بشكل سيئ في معظم دول عينة الدراسة. ولتوضيح صورة هذا الأداء بشكل أكثر دقة وتأثرها بنموذج الإصلاح الاقتصادي، نقدم في الجزء التالي من هذا المبحث مقارنة بينها وبين أداء المشروعات الكبيرة خلال فترة الدراسة.

رابعا: مقارنة أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمشروعات الكبيرة.

يمكن مقارنة أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأداء المشروعات الكبيرة في مجموعة الدول التي تمثل عينة الدراسة، قبل وبعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، من خلال المتغيرات التالية:-

1- الرقم القياسي للإنتاج.
2- وزنها في الإنتاج (هيكل الإنتاج).
3- الرقم القياسي للعمالة.
4- الوزن النسبي للعمالة (هيكل العمالة).
5- الرقم القياسي للإنتاجية.
6- الإنتاجية النسبية.

ومن الواضح أن هذه المتغيرات تعطى رؤية شاملة عن الأداء الاقتصادي للمشروعات في أية دولة. ويوضح الجدول التالي أرقام متغيرات تقويم الأداء الاقتصادي لكلا النوعين من المشروعات.

جدول رقم (2-9)
متغيرات تقييم الأداء للمشروعات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة

البيان	المشروعات الكبيرة		المشروعات الصغيرة والمتوسطة	
الأرجنتين	1984	1993	1984	1993
الرقم القياسي للإنتاج	100	100.1	100	147.7
هيكل الإنتاج	67.4	59	28.9	35.9
الرقم القياسي للعمالة	100	68.4	100	75.6
هيكل العمالة	44.2	41.5	43	44.6
الرقم القياسي للإنتاجية	100	152.2	100	195.3
الإنتاجية النسبية			43.9	56.6
البرازيل	1985	1997	1985	1997
الرقم القياسي للإنتاج	138	100	100	111.4
هيكل الإنتاج	39.2	34.2	65.8	60.8
الرقم القياسي للعمالة	118	100	100	134.2
هيكل العمالة	33.2	26.6	73.4	66.8
الرقم القياسي للإنتاجية			100	129.8
الإنتاجية النسبية	116.9	100	61.1	77.2
شيلى	1990	1996	1990	1996
الرقم القياسي للإنتاج	100	139.9	100	155.6
هيكل الإنتاج	91.2	90.3	8.8	9.7
الرقم القياسي للعمالة	100	112.3	100	134.2
هيكل العمالة	80.9	77.9	19.1	22.1
الرقم القياسي للإنتاجية	100	124.5	100	116
الإنتاجية النسبية			40.9	37.6
كولومبيا	1991	1996	1991	1996
الرقم القياسي للإنتاج	100	115.2	100	116.2
هيكل الإنتاج	66.9	66.7	33.1	33.3
الرقم القياسي للعمالة	100	102.9	100	111.2
هيكل العمالة	49.4	47.5	49.4	47.5
الرقم القياسي للإنتاجية	100	111.9	100	104.5
الإنتاجية النسبية			48.2	45.2
كوستاريكا	1990	1996	1990	1996
الرقم القياسي للإنتاج	100	124.8	100	124.8

هيكل الإنتاج	87.2	87.4	12.8	12.6
الرقم القياسي للعمالة	100	86.8	100	100
هيكل العمالة	115.6	100	79.3	154.6
الرقم القياسي للإنتاجية	81.9	107.9	18.1	62.8
الإنتاجية النسبية			13.2	73
إكوادور	1991	1996	1991	1996
الرقم القياسي للإنتاج	100	119.3	100	108.7
هيكل الإنتاج	79.1	80.6	20.9	19.4
الرقم القياسي للعمالة	100	93	100	93.2
هيكل العمالة	62.4	62.3	37.6	37.7
الرقم القياسي للإنتاجية	100	128.3	100	128.3
الإنتاجية النسبية			43.8	39.8
المكسيك	1988	1993	1988	1993
الرقم القياسي للإنتاج	100	114.5	100	148.6
هيكل الإنتاج	74.2	68.9	25.8	31.1
الرقم القياسي للعمالة	100	105.1	100	117.1
هيكل العمالة	58	55.4	42	44.6
الرقم القياسي للإنتاجية	100	108.9	100	126.9
الإنتاجية النسبية			43.8	56.1
بيرو	1992	1994	1992	1994
الرقم القياسي للإنتاج	100	128.3	100	116.8
هيكل الإنتاج	52	55	37.5	36.1
الرقم القياسي للعمالة	100	88.1	100	108.2
هيكل العمالة	26	22	50.2	52.5
الرقم القياسي للإنتاجية	100	145.6	100	107.9
الإنتاجية النسبية			32.7	25.4
أوروجواي	1988	1995	1988	1995
الرقم القياسي للإنتاج	100	85.2	100	102.5
هيكل الإنتاج	64.6	60.3	35.4	39.7
الرقم القياسي للعمالة	100	57	100	75.1
هيكل العمالة	48.9	42.1	51.1	57.9
الرقم القياسي للإنتاجية	100	149.7	100	136.5
الإنتاجية النسبية			52.6	47.8
فنزويلا	1990	1995	1990	1995

الرقم القياسي للإنتاج	100	77.4	100	94.8
هيكل الإنتاج	88.4	86.2	11.6	13.8
الرقم القياسي للعمالة	100	92.2	100	98.2
هيكل العمالة	62.1	60.5	37.9	39.5
الرقم القياسي للإنتاجية	100	84	100	95.9
الإنتاجية النسبية			21.5	24.5

المصدر: السابق

يتبين من قراءة الجدول السابق الآتي:-

1- أن أداء المشروعات الكبيرة أفضل من المشروعات الصغيرة والمتوسطة – في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي –، فيما يتعلق بالإنتاج والإنتاجية في كل من البرازيل وكوستاريكا والإكوادور وبيرو.

2- في الأرجنتين والمكسيك وأوروجواي وفنزويلا كان أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة أفضل من المشروعات الكبيرة. على الرغم من انخفاض مساهمة SME,S في الدولتين الأخيرتين في إنتاج قطاع الصناعة والعمالة.

وبتعريف الفجوة الإنتاجية بين المشروعات الكبيرة و المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها واحد ناقص إنتاجية هذه المشروعات مقسومة على إنتاجية المشروعات الكبيرة.

إنتاجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

1 – ——————————————

إنتاجية المشروعات الكبيرة

يوضح الجدول التالي ترتيب دول عينة الدراسة وفقا لضيق أو أتساع هذه الفجوة بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (2-10)
ترتيب الدول وفقا لفجوة الإنتاجية*

البيان	الإنتاجية النسبية أكثر من 45%في السنة النهائية**	الإنتاجية النسبية اقل من 45% في السنة النهائية**
ضيق فجوة الإنتاجية	الأرجنتين، البرازيل، كوستاريكا، المكسيك.	شيلى (81-1990)، فنزويلا.
اتساع فجوة الإنتاجية	الإكوادور، كولومبيا.	شيلى (90-1996)، بيرو.

* المصدر السابق.
** تم أعداد الجدول وفقا لبيانات الجدول السابق.

وبتحليل بيانات الجدول السابق يتضح الآتي:-

1- لم تكن الفجوة الإنتاجية بين المشروعات المختلفة كبيرة.و باستثناء البرازيل (حيث أن المشروعات المتوسطة أكبر حجما حسب المعدل الإقليمي) وكوستاريكا (لم توفر معلومات عن المشروعات الصغيرة) لم تكن الفجوة أقل من 40% وفى بعض الحالات 75%. ويمثل ذلك شئ هام لان المعلومات لم تتضمن المشروعات الصغيرة والتي تظهر فجوة أوسع.

2- لا يمكن القول أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تخسر دائما عند مقارنة الإنتاجية النسبية فيها مع المشروعات الكبيرة، ففي أربع دول في الركن الشمالي الشرقي في الجدول وشيلى وفنزويلا تضيق الفجوة، على الرغم أن ذلك واضح جدا فقط في الأرجنتين والبرازيل.

3- والخلاصة السابقة تشير إلى أن حصة المشروعات الكبيرة لا تزيد في كل الدول (يمكن الرجوع للجدول الموضح بالصفحة السابقة، وكذلك الفجوة الإنتاجية لا تكون في صالح هذه المشروعات دائما.

المبحث الثاني: اختبار فرض الدراسة.

نستخدم في هذا المبحث النتائج المستخلصة من المبحث السابق لكي نختبر فرض الدراسة الذي ينص على: -

يمكن أن يكون لبرنامج الإصلاح الاقتصادي آثار ايجابية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأقل تطورا.

أولا:النتائج المستخلصة من المبحث الأول.

لاحظنا في المبحث السابق بعض التطورات التي طرأت على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الممثلة لعينة الدراسة اثر تطبيقها لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، هذه التطورات يمكن في الواقع أن تغذى واحد أو أكثر من المؤثرات التالية: (أ) السياسات الاقتصادية الناتجة عن برنامج الإصلاح الاقتصادي، (ب) ظروف الاقتصاد الكلى، (ج) عمق وتعقد الهيكل الصناعي، (د) الإجراءات المباشرة التي تهدف إلى دعم وتطوير هذه المشروعات. ولان البيانات المتاحة لا تسمح لنا بإجراء تحليلا كميا نستطيع من خلاله فصل تأثير كل عامل من العوامل السابقة، فان هذا المبحث يحتوى على تصورنا لكل هذه العوامل وفقا لمدى قدرة تأثيرها على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لتأثيرات السياسات العامة المستقلة – عن برنامج الإصلاح الاقتصادي – التي تهدف إلى دعم وتطوير SME,S ، يمكن استبعادها كعامل مهم . حيث تشير الدراسات [31] إلى أنها لم تكن مؤثرة بشكل ملحوظ في كل دول العينة تقريبا، باستثناء الخدمة البرازيلية المقدمة لهذه المشروعات وبنك التنمية المكسيكي، والقاعدة العامة في أغلب الدول ليس لهذه السياسات تأثيرا كبيرا بسبب نقص الموارد البشرية والمالية والقرارات المجزئة للوكالات الحكومية، على الرغم أن الدول قد طورت أجهزة جديدة لهذه المشروعات تتميز بالكفاءة إلا أن تأثيرها مازال ضعيف ويركز على عدد محدود من المشروعات.

(1) بعد استبعاد اثر السياسات العامة المستقلة والمرتبطة بتطوير ودعم SME,S يوضح الجدول رقم (2–11) تقسيم دول العينة وفقا لتحسن في أداء هذه المشروعات على الإنتاج والإنتاجية بحيادية مع الأخذ في الاعتبار العوامل الأخرى المذكورة . ظروف الاقتصاد الكلى (ويشار لها بمعدل التضخم و معدل نمو GDP)، أهمية الإصلاح الاقتصادي (ويشار إليه بالزيادة في الرقم القياسي لتحرير التجارة)، عمق وتعقيد الهيكل الصناعي (ويشار إليه بالوزن النسبي للآلات والمعدات في العملية الإنتاجية في SME,S) .

31- Wilson Peres and Giovanni Stumpo „ Small and Medium Sized Manufacturing Enterprises in Latin America and the Caribbean Under the New Economic Model „ World Development , Vol. 28.N.9.200

جدول رقم (2-11)
محددات أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة

البيان / الدول	الأداء في مجال الإنتاج	الأداء في مجال الإنتاجية	ظروف الاقتصاد الكلى	الزيادة في الرقم القياسي لتحرير التجارة	وزن الآلات والمعدات في العمليات الإنتاجية
الأرجنتين	++	++	+	كبير	معنوي
شيلي 90-1996	++	+	++	لا يوجد	
المكسيك	++	++	+	صغير	معنوي
كولومبيا	+	+	+	كبير	
كوستاريكا	+	++	+	كبير	
إكوادور	+	+	+	كبير	
بيرو	+	+	+	كبير	
البرازيل	+	+	+	كبير	معنوي
شيلي 81-1990	--	--	-	صغير	
اروجواى	-	+	+	صغير	
فنزويلا	--	--	--	صغير	

المصدر: Data base on industrial (ECLAC)

++ تشير إلى أن الأداء والظروف الاقتصادية كانا أيجبين جدا.

+ تشير إلى أنهما أيجبين.

-- تشير إلى أن الأداء والظروف الاقتصادية كانا سالبين جدا.

- تشير إلى أنهما سالبين.

يتبين من تحليل الجدول السابق الآتي:-

(أ)- يبدو أن العامل الرئيسي في ديناميكية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول العينة كان هو ظروف الاقتصاد الكلى. ويظهر هذا التأثير جليا في غالبية الدول باستثناء فنزويلا وشيلى (81-1990). وهذه العلاقة الوثيقة بين الظروف الاقتصادية العامة المؤثرة و أداء المشروعات المذكورة لم تكن متوقعة بهذه القوة، وان كانت تدل على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة توجه إنتاجها أساسا إلى السوق المحلية.

(ب)- يلعب عامل درجة تعقد وتطور الهيكل الصناعي دورا إيجابيا ملموسا في الدول الكبيرة ذوات الهياكل الصناعية المتقدمة، من حيث التأثير على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ففي هذه الدول تكون درجة الترابط بين المشروعات المعنية وبينها وبين المشروعات الكبيرة (سواء الرأسي أو الافقى) قوية (من خلال التعاقد من الباطن) مما يساعد على تحديث الهيكل الفني والإداري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد أدى ذلك إلى خفض تكلفة المعلومات الفنية والتسويقية. وقد ساهم عامل الهياكل الصناعية في تقوية قدرات هذه المشروعات على الصمود أمام المنافسة وجعلها أكثر مرونة في التفاعل مع التغيرات في البيئة الاقتصادية.

(ج)- يختلف تأثير تحرير التجارة وفقا للدولة، فلا يوجد تأثير مشترك في كل الدول سواء سلبي أو إيجابي، إلا انه يمكن القول أن الأداء كان ضعيف مع زيادة درجة تحرير التجارة، وقد يرجع ذلك للمنافسة من الوردات الأجنبية، والتي قد يكون لها أثرها على نمو تخصص المشروعات الصغيرة والمتوسطة (على سبيل المثال الحركة الضعيفة والبطيئة في مجال الملابس الجاهزة والأحذية، جدول رقم 2-3).

ثانيا :التوجهات .

تتمثل أهم التوجهات في أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأقل تطورا لا يمكن مطلقا اعتبارها مشروعات هامشية في هيكلها الصناعي. كما أنها لا تحقق أي ركود أو انخفاض عام على الإنتاج والإنتاجية بعد الإجراءات الإصلاحية لنموذج الإصلاح الاقتصادي. بل بالعكس على الرغم من أن إنتاجيتها كانت تظهر اقل بكثير عنها في المشروعات الكبيرة، فقد تضاءلت الفجوة في الكثير من الدول. ولكن تحرير التجارة وضح أنه كان له تأثير سلبي في بعض الدول التي يوجه فيها إنتاج المشروعات المعنية إلى السوق المحلية، بسبب زيادة الواردات.

ومن ثم يمكن القول أن فئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها الاقتصادية منها ما تحسن ومنها ما تدهور اثر إجراء عملية الإصلاح الاقتصادي. أي أن النموذج كانت له أثار إيجابية في بعض الحالات وسلبية في بعضها الأخر، بيد انه يجب أن نشير هنا إلى النموذج المشار إلية يتميز بوجود مساحة يمكن من خلالها تطوير سياسات الدعم وتطوير المشروعات المعنية. هذا بالإضافة إلى إمكانية خلق ظروف اقتصادية يمكنها التأثير بشكل إيجابي وفعال على عملية التطوير، وخاصة في مجال استقرار الأسعار ونشاط معدل النمو الحقيقي.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لآثار برنامج الإصلاح الاقتصادي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية.

تحتل المشروعات الصغيرة والمتوسطة [32] مكانة أساسية ضمن أولويات الحكومة المصرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ففي ظل الاحتياج المتزايد لتوليد فرص عمل قادرة على استيعاب الزيادة المطردة في قوة العمل، فضلا عن التحديات التي تطرحها التطورات الاقتصادية العالمية، نشأت الحاجة لإيجاد قطاع قوى من المنشآت الصغيرة والمتوسطة يخلق فرص عمل جديدة و يتمتع بالقدرة على المنافسة وتحمل العديد من أعباء التنمية. لكن هل استطاع هذا القطاع تحقيق الأهداف المراد تحقيقها منه، في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي ؟ وماذا كانت أثار برنامج الإصلاح الاقتصادي على هذه المشروعات في جمهورية مصر العربية ؟

وقبل الإجابة على هذه السؤال من المهم أن نستعرض معا مؤشرات الاقتصاد الكلى في جمهورية مصر العربية بداية من أول عقد التسعينات من القرن العشرين والى بداية القرن الحادي والعشرين، لبيان اثر برنامج الإصلاح الاقتصادي من بداية تطبيقه على المتغيرات الاقتصادية الكلية. ويوضح ذلك الجدول رقم (3-1) التالي:

---

[32] - يحدد المخطط المصري في قطاع الصناعة المشروع الصغير بعدد العمال وقدي يتراوح عدد العمال بين 1- 14 عامل ، بينما المشروع المتوسط هو الذى يتراوح عدد العمال فيها من 15 إلى 49 . يرجع في ذلك إلى :-
وزارة الاقتصاد " مشروع سياسة قومية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر " القاهرة يونيو 1998 .

جدول رقم (3-1)
المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري من1990/2001

البيان / السنوات	91-90	92-91	93-92	94-93	95-94	96-95	97-96	98-97	99-98	2000-99	2001-2000	2002-2001
معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي	3.7	1.9	2.5	3.9	4.7	5	5.3	4.6	6.3	5.1	3.3	3.7
معدلات التضخم	14.7	21.1	11.1	9.1	9.3	7.3	6.2	3.8	2.8	2.4	2.4	-
معدلات البطالة	9.3	9.3	10	9.8	9.6	9.2	8.8	8	7.9	8.4	9	-
عجز الموازنة	17.7	5.4	3.5	2.1	1.2	1.3	0.9	1	3	3.9	5.5	5.7
حساب المعاملات الجارية كنسبة من الناتج المحلى	10.3	6.4	4.9	0.8	0.6	0.3	0.2	3-	1.9-	1.2-	0.04-	0.01-
الدين الخارجي كنسبة من الناتج	106.9	77.9	64.6	59.9	54.8	45.9	37.9	34.3	31.37	28.3	28.3	32.1
نسبة إجمالي الدين إلى الصادرات	311.1	270.1	251.3	257.1	227.1	203.1	173.5	180.3	182.4	156	141.5	
نسبة خدمة الدين	23.2	24.6	11.7	13.8	12.7	12	8.2	8.5	7.2	8	7.4	8.3
شهور الواردات التي يغطيها الاحتياطي	6.3	12.1	16.1	18.8	16.4	15.7	15.7	14.3	12.7	10.2	10.4	11.6

المصدر: مؤشرات اقتصادية من موقع www.economy.gov.eg

يتبين من قراءة الجدول السابق أن الاقتصاد المصري على الرغم من انه لم يحقق بعد معدل النمو المستهدف وهو 7% سنويا، فأنه شهد تحسن الكثير من العوامل الرئيسية اللازمة لاستقرار الاقتصاد الكلى. لقد انخفض معدل التضخم، وعجز الموازنة العامة، ونسبة الدين الخارجي للناتج المحلى وكذلك نسبة أجمالي الدين إلى الصادرات.

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية.
المبحث الثاني: المعوقات و إمكانية التطوير.

المبحث الأول: الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية.

تقوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بدور هام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. فالمنشآت التي توظف اقل من تسعة وأربعين عاملا تمثل 99.7% من جملة المنشآت الاقتصادية الخاصة غير الزراعة[33]، كما تمثل النسبة في قطاع الصناعات التحويلية إلى 99.2%. وبناء علية تساهم هذه المشروعات بنحو 80% من إجمالي القيمة المضافة التي ينتجها القطاع الخاص. وتكفل المنشآت الإنتاجية الصغيرة فرص عمل لأكثر من ثلثي القوة العاملة في الجمهورية بشكل عام[34]، وثلاثة أرباع الوظائف الخاصة خارج القطاع الزراعي ، وحوالي 51.7% منها في قطاع الصناعات التحويلية (انظر الملحق رقم"2")[35] .

وهكذا بتحليل هيكل القطاع الخاص في مصر، نجد أنها تنقسم إلى قطاع ضخم من المنشآت الصغيرة ، وقطاع صغير من المنشآت الكبيرة . إلا انه على الرغم من ثقل المشروعات الصغيرة الواضح مما سبق، فالملاحظ هو أنها لا تسهم إلا بجزء صغير لا يتجاوز 10% من إجمالي الاستثمار الخاص المحلى في جمهورية مصر العربية. أما المنشآت الكبيرة والمتوسطة فهي تساهم بمقدار 90% من الاستثمار المذكور. فالمنشآت الصغيرة لا تستثمر في المباني أو الأراضي ، ف 84% من تلك المنشآت تعمل في محال مستأجر هذا بالإضافة إلى أن أصولها الرأسمالية الثابتة محدودة للغاية ، ولا يتوافر لديها مخزون إلا في أضيق الحدود .[36]

ويوضح الجدول رقم (3-2) التالي بعض سمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمشروعات الكبيرة.

جدول رقم (3-2)

السمات النوعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الكبيرة.

مسلسل	المشروعات الصغيرة والمتوسطة	المنشآت الكبيرة
1-	ضعف التمثيل المؤسسي	قوة التمثيل المؤسسي
2-	تفتقر القرب من صانعي القرار	قريبة من صانعي القرار
3-	تتخذ صيغة الملكية الفردية	تتخذ صيغة قانونية معقده
4-	تتجه في الأساس إلى الطبقات الدنيا والأسواق الواقعة في النطاق الجغرافي لها	تتجه للطبقات المتوسطة والعليا وأسواق التصدير
5-	تتأثر بالبيئة التنظيمية المحلية (الترخيص ، السياسة الضريبية ، التوزيع الجغرافي)	تتأثر بتقلبات السياسة الاقتصادية العامة (سعر الفائدة ، الصرف ، التبادل التجاري)
6-	تعتمد على أسواق الائتمان غير الرسمية	تهيمن على أسواق الائتمان الرسمية

المصدر : www.economy.gov.eg

---

[33] - وزارة الاقتصاد . "مشروع سياسة قومية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر" مرجع سبق ذكره .ص 8 .

[34] - البنك الدولي "تطور القطاع الخاص في مصر : الوضع الحالي والتحديات" جمهورية مصر العربية 1994 ص 25,3 .

[35] - وزارة الاقتصاد . "مشروع سياسة قومية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر" مرجع سبق ذكره .ص 8 .

[36] - المرجع السابق مباشرة .

يتبين من الجدول السابق انه على الرغم من كبر عدد المنشآت الصغيرة وإسهامها المحسوس في الاقتصاد القومي، فأنها لا تتمتع بالمزايا التي تتوفر للمنشآت الكبيرة.

ويوضح الجدول رقم (3-3) التالي أهم مجالات إنتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات التحويلية في جمهورية مصر العربية ونسب مساهمتها في ناتج كل صناعة.

جدول رقم (3-3)

مجالات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها فى الإنتاج الصناعي

المسلسل	النشاط	المساهمة في الإنتاج الصناعى
-1	إنتاج البترول الخام والغاز الطبيعي	%23
-2	استغلال المناجم والمحاجر	-
-3	صناعة المواد الغذائية والمشروبات	%12.2
-4	صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود	%9.8
-5	صناعة الخشب ومنتجاته	%0.75
-6	صناعة الورق ومنتجات الورق	%4.1
-7	صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية	%8.5
-8	صناعة الخامات التعدينية غير المعدنية	%4
-9	الصناعات المعدنية الأساسية	%3.8
-10	صناعة المنتجات المعدنية والماكينات	%12.4
-11	صناعات تحويلية أخرى	%0.16
-12	خدمات الإصلاح	%0.28
-13	الإجمالي	%78.99

المصدر : من إعداد الباحث معتمد على : إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي قطاع خاص ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء ، مرجع رقم 71-96/12614

وبتحليل الجدول السابق يتبين الآتي :-

1- تتشابه مجالات عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة فى كل من جمهورية مصر العربية و دول عينة الدراسة .

2- تظهر أهم مساهماتها في صناعات، البترول والغـاز الطبيعي ، صناعـة المنتجـات المعدنية و الماكينات ، صناعة المواد الغذائية والمشروبات ، صناعة العزل والنسيج والملابس الجاهزة والجلود ، وصناعة الكيمـاويات والمنتجـات الكيماوية

3- بمقارنة حجم العمالة في المشروعات الصغيرة على مسـتوى قطـاع الصناعـة بمساهمتها في الإنتاج، نجد أن مستوى إنتاجية العمالة فيها مقبول نسبيا.

4- من تحليل أنواع الصناعات التي تعمل فيها هذه المشروعات يلاحظ أنها صـناعات تقبل التطوير السريع واستخدام تقنية متقدمة.

بعد دراسة مؤشرات الاقتصاد الكلى فـي جمهوريـة مصـر العربيـة ووضـع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيها خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، هـل لنـا أن نتوقع تشابه اثر نموذج الإصلاح الاقتصادي في الدولة مع أثره في دول عينة الدراسة ؟ يتوقف ذلك على نقطتين هامتين :-

1- مدى التشابه بين مجالات ومساهمات تلك المشروعات في العمالة و الإنتـاج الصناعي في جمهورية مصر العربية مع دول عينة الدراسة. ولقد وضح هذا التشابه من خلال دراسة الجدول السابق مباشرة.

2- مدى التماثل في حجم الاقتصاد وهياكل الإنتاج بين جمهورية مصر العربية ودول عينة الدراسة، ويتضح هذا من الجدول التالي:

جدول رقم (3-4)

الحجم الاقتصادي وهيكل الإنتاج في مصر ودول عينة الدراسة في عام 1997

البيان / الدول	عدد السكان بالمليون	المساحة بالألف كم مربع	الناتج القومي الإجمالي			نصيب الفرد من الناتج القومي			هيكل الإنتاج	
			القيمة بالمليار	المرتبة	معدل النمو	القيمة	المرتبة	معدل النمو	الصناعة	الصناعة التحويلية
الأرجنتين	36	2727	305.7	18	6.1	8570	28	4.7	21	---
البرازيل	164	8457	773.4	8	2.4	4720	24	1.1	36	23
شيلي	15	749	73.3	40	7.6	5020	32	6.1	37	21
كولومبيا	38	1029	86.8	38	--	2280	55	--	20	16
كوستاريكا	4	51	9.3	76	2.6	2640	52	0.7	24	17
إكوادور	12	277	19	64	4.4	1590	63	2.3	37	22
المكسيك	95	1909	348.6	16	8	220	124	0.5	26	20
بيرو	35	1280	60.8	44	1.7	2460	53	0.1-	37	23
أورجواي	3	175	19.4	62	3.4	6020	30	2.8	22	14
فينز ويلا	23	882	78.8	39	7.4	3450	44	5.2	47	18
مصر	60	995	71.2	41	4.9	1180	72	3	32	25

المصدر: البنك الدولي " تقرير التنمية في العالم 1999 " مركز الأهرام للترجمة والنشر القاهرة 1999/98 .

يتبين من تحليل الجدول السابق الآتي:

1- بالنسبة لمؤشرات الحجم (المساحة وعدد السكان) فأن جمهورية مصر العربية تقع في إطار عينة الدراسة. كذلك وبالنسبة لمؤشرات الناتج القومي الإجمالي يعتبر الوضع مقبولا. أما فيما يتعلق بمؤشرات متوسط الناتج القومي للفرد فوضع مصر يظهر سيئ إلى حد كبير باستثناء معدل النمو. وفيما يخص هيكل الاقتصاد الصناعي فأنها تتشابه مع البرازيل وشيلى وهيكل الإنتاج الصناعي فن مصر تتشابه مع دول عينة الدراسة. وخاصة الدول ذات الحجم المتوسط، وهى شيلى، والإكوادور وبيرو ومعظمها دول من الحجم المتوسط.

2- يمكن بالتالي تعميم نفس آثار نموذج الإصلاح الاقتصادي التي تحققت في عينة الدراسة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية. أي أن هذا النموذج نتج عنه بعض الآثار الإيجابية على هذه المشروعات، وان كان تحرير التجارة الخارجية يؤثر بشكل سلبي خاصة مع زيادة الواردات وتوجه إنتاج هذه الصناعات للسوق الداخلية.

المبحث الثاني: المعوقات و امكانية التطوير.

على الرغم من أن برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق في جمهورية مصر العربية كانت له بعض الآثار الإيجابية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيها فأن تلك المشروعات واجهت بعض المعوقات. ويناقش هذا المبحث هذه المعوقات، ثم يوضح كيف يمكن تطوير المشروعات الصغيرة بما يتلاءم مع الدور المطلوب منها في المرحلة القادمة، وهو المساهمة في خلق تقنية وطنية.

أولا: المعوقات.

بذلت الحكومة المصرية الجهود الملموسة لتحسين أوضاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدولة إلا أن بعض المعوقات أدت إلى الحد من أثارها الإيجابية وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:-

(أ)- المعوقات التمويلية.

تعانى اغلب المنشآت الصغيرة والمتوسطة من عدم حصولها على خدمات تمويلية مناسبة لتغطية احتياجاتها من رأس المال العامل والثابت وعلى أسس تتسم بالاستمرارية. ومع أن نجاح الخدمات التمويلية الموجهة لهذه المشروعات تتوقف على عاملين (1) اتساع نطاق الخدمة (2) الاستمرار فيها. وتشير الدراسات[37] التي أجريت على برامج التمويل العاملة في هذا المجال إلى معاناة معظمها من القصور في هذين العاملين . فبرامج قليلة هي فقط التي تمكنت من الاستمرار وتمتعت في نفس الوقت بكفاية التمويل.

وتوجد دلائل واضحة على أن معظم البرامج المذكورة تعتمد على التمويل الخارجي، ولا تستطيع الاعتماد على مواردها الذاتية. فضلا عن ذلك يلاحظ أن المبالغ التي حصلت عليها هذه البرامج مجتمعه تقل بدرجه ملحوظة عنها في باقي الدول الأقل تطورا. ففي جمهورية مصر العربية تم تقديم ما يقدر بحوالى 1.8 مليار جنيه مصري وفقا لبيانات 1997 (اى

37- Stallard ,J.K., D. Bagchi and S.El Allgouz ,,Small and Micro Enterprise Development in Egypt : Opportunities for Outreach Sustainability ,, NCBA & EQI . USAID - SME Development Project ,May 1995, P.10

0.76% تقريبا من الناتج المحلى الإجمالي في نفس السنة) . وقد تم توجيه اغلب هذه المبالغ للخدمات المالية التي وزعت على أكثر من أربعين برنامجا ترعاها المؤسسات المختلفة كالجهات المانحة، والجمعيات غير الحكومية، والصندوق الاجتماعي للتنمية (أنظر الملحق رقم "3" لبعض هذه البرامج). كذلك لم تنجح هذه البرامج في مجملها إلا في ما يقدر بحوالى 5%. في الوقت نفسه قدر نصيب المنشآت الصغيرة والمتوسطة بما لا يتجاوز 6% من إجمالي القروض التي قدمها القطاع المصرفي.

(ب) -المعوقات الخاصة بتوفير المدخلات.

بالإضافة إلى المعوقات التمويلية، تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية العديد من المعوقات في مجال الحصول على احتياجاتها من المدخلات الأخرى. فنظم التعليم والتدريب المهني القائمة تحتاج إلى مزيد من التطوير حتى تستطيع توفير قوة العمل المؤهلة. أيضا لا تتوافر الخامات والمنتجات الوسيطة عالية الجودة لهذه المشروعات بسهولة، الأمر الذي ينعكس في صورة انخفاض جودة المنتج النهائي ونقص قدرته التنافسية. كما أن هناك احتاج لتطوير قنوات المعلومات وقواعد البيانات وسبل نقل التقنية وتوعية أصحاب تلك المنشآت بأهمية المعلومات والتقنية لتطوير قدراتهم التنافسية، بما يمكن من الوفاء باحتياجاتها. فضلا عن أن صعوبة الحصول على المساحات والمواقع الملائمة لمزاولة هذه المنشأة لأنشطتها يؤدى إلى صعوبة دخول منشآت جديدة للسوق، كما يؤثر سلبا على إمكانات نمو المنشآت القائمة.

(ج) -المعوقات الخاصة بالتسويق.

يعتبر التسويق هو أحد أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية. وقصور التسويق يعد في الواقع المصري إحدى القضايا المعقدة والمرتبطة بالعديد من العوامل، أهمها:-

1- قصور قنوات وشبكات التسويق [38].

تتسم شبكات وقنوات التسويق المتاحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالقصور الشديد. فينحصر النشاط التسويقي لأغلب هذه المنشآت داخل الإطار الجغرافي الملاصق لها. ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (3-5)

قنوات تسويق منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال التسعينات

قنوات التسويق	نسبة المنشآت التي تستخدم تلك القنوات
المعارض	*%22*
تجارة التجزئة	%16
تجارة الجملة	%11
البيع المباشر	%82

المصدر : وزارة الاقتصاد " مشروع سياسة قومية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر " ، مرجع سبق ذكره ، ص 25

يتبين في ضوء الجدول السابق اعتماد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المقام الأول على البيع المباشر للعملاء. وهذا يعنى عدم وجود شبكات تسويق ذوات

---

[38] - وزارة الاقتصاد ، " مشروع سياسة قومية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر " مرجع سبق ذكره ، ص 24-25 .

قدرات تنافسية عالية في مجالات تجارة الجملة والتجارة الخارجية تستطيع ترويج منتجاتها في الأسواق المحلية والأجنبية وتزويدها بمعلومات عن تلك الأسواق.

2- نقص المعلومات اللازمة للتسويق.

تعانى معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من عدم كفاية المعلومات المتعلقة بالأسواق المختلفة، وتفتقد هذه المنشآت إلى الثقل المؤسسي، بالإضافة إلى أن اصحابها يفتقدون للمستوى التعليمي[39]الذي يمكنهم من استغلال مصادر المعلومات المتعلقة بأوجه نشاطها (منتجات جديدة، اتجاهات الاستهلاك، التطورات التكنولوجية..... الخ). علاوة على ذلك، فان المنشآت الصغيرة والمتوسطة بحكم ضعف مواردها، لا تقوم بالاستثمار في بحوث التسويق، و لا تستطيع توظيف أصحاب المهارات في هذا المجال مثل (المنشآت الكبيرة). كما أنها يصعب عليها الحصول على خدمات شبكات التسويق التي لديها هذه المهارات.

3- علاقات التشابك.

يلاحظ عدم تطور علاقات التشابك بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من جهة والمنشآت الكبيرة أو الأجنبية من جهة أخرى. فنسبة المنشآت الكبيرة التي تتعاقد من الباطن مع منشآت أخرى لا تتعدى 25%. وبالرغم من رغبة المشروعات الأولى في التعاقد والارتباط المنشآت عابرة القارات، فأن هذه الأخيرة لا تبدى نفس الحماس نظرا لضعف الإمكانات الإدارية والتقنية للمنشآت المعنية. الأمر الذي يحول دون زيادة نسبة المكون المحلى في منتجات المنشآت عابرة القارات[40] .

4- صعوبة الحصول على العقود التي تطرحها الدولة.

5- انخفاض جودة المنتجات.

(د) -معوقات تتعلق بالبيئة التنظيمية والقانونية.

تؤثر هذه المعوقات سلبا على القطاع الخاص في الدول الأقل تطورا بشكل عام إلا أن تأثيرها على المشروعات الصغيرة والمتوسطة يقوى فيها بشكل خاص وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي [41]:-

1- معوقات تتعلق بدخول المنشآت المذكورة في السوق.

2- معوقات التشغيل.

3- معوقات النمو.

4- معوقات اكتساب الصفة الرسمية.

(ه)-المعوقات الإدارية والمؤسسية.

تتضمن المعوقات الإدارية على سبيل المثال لا الحصر صعوبة العثور على المهارات الأساسية في إدارة الأعمال والمحاسبة، مع عدم القدرة على الحصول على الخدمات الاستشارية والخدمات المساعدة الأخرى. علاوة على ذلك، يؤدى تدنى المستوى التعليمي لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى عدم تقديرهم لفائدة هذه المهارات والخدمات. يضاف إلى ما سبق ضعف المهارات المتعلقة بتنظيم عملية الإنتاج لتحقيق أعلى عائد بأقل تكاليف. كذلك لا تتمتع هذه المنشآت بالكيانات المؤسسية والتمثيلية التي تتمتع بها المنشآت الكبيرة والتي تكفل للأخيرة سهولة الوصول لصانعي القرارات.

---

[39] - تقدر نسبة أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحاصلين على شهادات جامعية بما لا يتعدى 9% . يرجع في ذلك إلى :-
وزارة الاقتصاد " مشروع سياسة قومية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر " مرجع سبق ذكره " ص 25 .

[40] - البنك الدولي " تطور القطاع الخاص في مصر : الوضع الحالي والتحديات " مرجع سبق ذكره أ-57 .

[41] - لمزيد من التفاصيل انظر : وزارة الاقتصاد " مشروع سياسة قومية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر " مرجع سبق ذكره " ص 26-29.

(و) –تعدد الجهات المسئولة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تتعدد الجهات المسئولة عن هذه المشروعات في جمهورية مصر العربية، مع عدم وجود تنسيق بينها. مما يؤدى إلى التضارب في القرارات وأساليب المساعدة المقدمة، ويوضح الملحق رقم "3" مثال لذلك.

ثانيا :إمكانية التطوير .

تتوقف إمكانية تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الهدف المراد تحقيقه منها . وهناك في الواقع مجموعة من الأهداف تسعى الحكومة المصرية إلى تحقيقها من خلال هـذه المشروعات. وقد قمنا بترتيبها في شكل هرمي لتوضيح أولوياتهـا ونقطـة بدايـة التطـوير وديناميكية التحقيق والانتشار. ويظهر ذلك في الشكل التالي:

شكل رقم (3-1)
أهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة المقترحة من الباحث

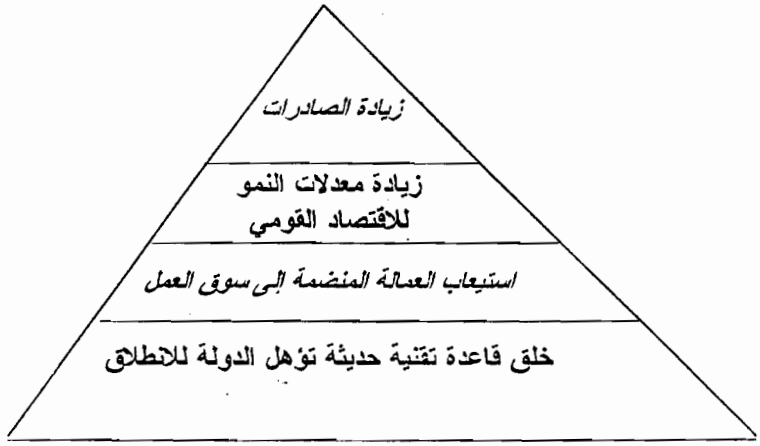

والسؤال المطروح أين البداية التي يمكن أن تقود إلى تحقيق بقيه الحلقات ولماذا وكيف ؟ تتمثل نقطة البداية بدون شك في الحصول على المعرفة، مع ملاحظة أن المعرفة تعنى المعلومات والخبرة التجريبية (التطبيقية) في أن واحد. وتظهر الدول الصناعية في الحقيقة كمصدر حوالي 80% من المعرفة في العالم، نظرا لقدرتها الكبيرة على الإنفاق على البحث والتطوير في (R&D). وتشير تجربة اليابان و دول شرق آسيا إلى أهمية استيراد شقي المعرفة بصفة عامه وشقي التقنية بصفة خاصة ولو في البداية فعندئذ تكون الدولة قد حصلت على أصل له قيمة كبيرة عليها بعد ذلك أن تستغله وبحيث تدعم الحكومات القطاع الخاص في هذا المسعى.

وتتمثل القنوات الرئيسية للحصول على المعرفة في:-

(1) الاستثمار الأجنبي المباشر.
(2) التجارة.
(3) الترخيص التكنولوجيا.
(4) الحركة الدولية للشعوب.
(5) الأحلاف الاستراتيجية.
(6) المساعدات التقنية والتبادل الإلكتروني.

ومع تحرير التجارة العالمية وتخفيف أو إزالة النظم القانونية المفيدة في الكثير من البلدان، وانخفاض تكاليف النقل والمواصلات أصبح الاقتصاد العالمي أكثر تشابكا. وهكذا تمكنت القنوات المذكورة من العمل بكفاءة أكبر لتحقيق الهدف المتمثل في نقل التقنية.

وتساهم في الواقع صادرات الدول المتقدمة بالدور الرئيسي في هذا الاتجاه من خلال المعلومات التي يتم تداولها بين المستثمرين والموردين. كذلك يلعب الاستثمار

الأجنبي المباشر دورا هاما في هذا المجال. ومما يؤكد ذلك تغير هيكل التجارة الدولية منذ عقد السبعينيات من القرن العشرين كما يظهر في الشكل رقم (3-2) التالي:-

شكل رقم (3-2)

السلع في التجارة الدولية حسب مستوى الكثافة التكنولوجية

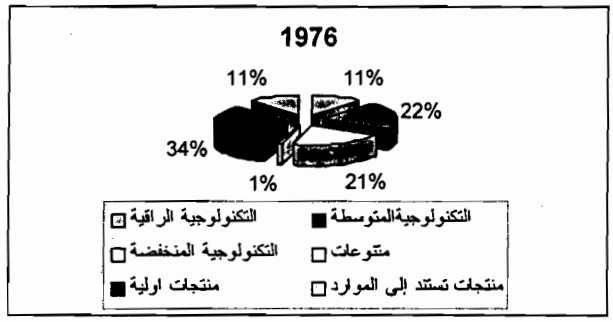

المصدر: البنك الدولي "تقرير التنمية في العالم" مرجع سبق ذكره ص 28.

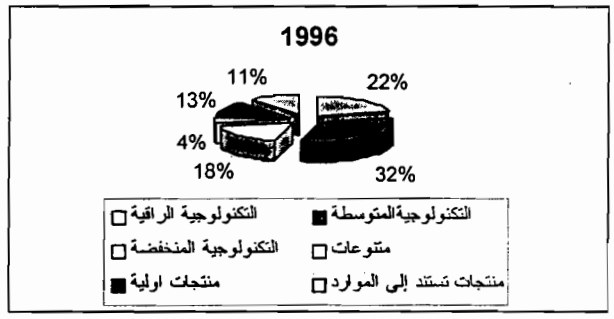

المصدر: السابق مباشرة.

يتبين من تحليل الشكل السابق زيادة نصيب السلع التكنولوجية من التجارة الدولية. ومن ثم يتضح أن الصادرات تدعم التكنولوجيا وكذلك تدعم التكنولوجية الصادرات من خلال خلق الميزة التنافسية لها، لكن كيف يتم ذلك ؟ يمكن توضيح هذه الميكانزم من خلال الشكل رقم(3-3).

شكل رقم (3-3)
العلاقة بين التكنولوجية والتنافسية والأداء

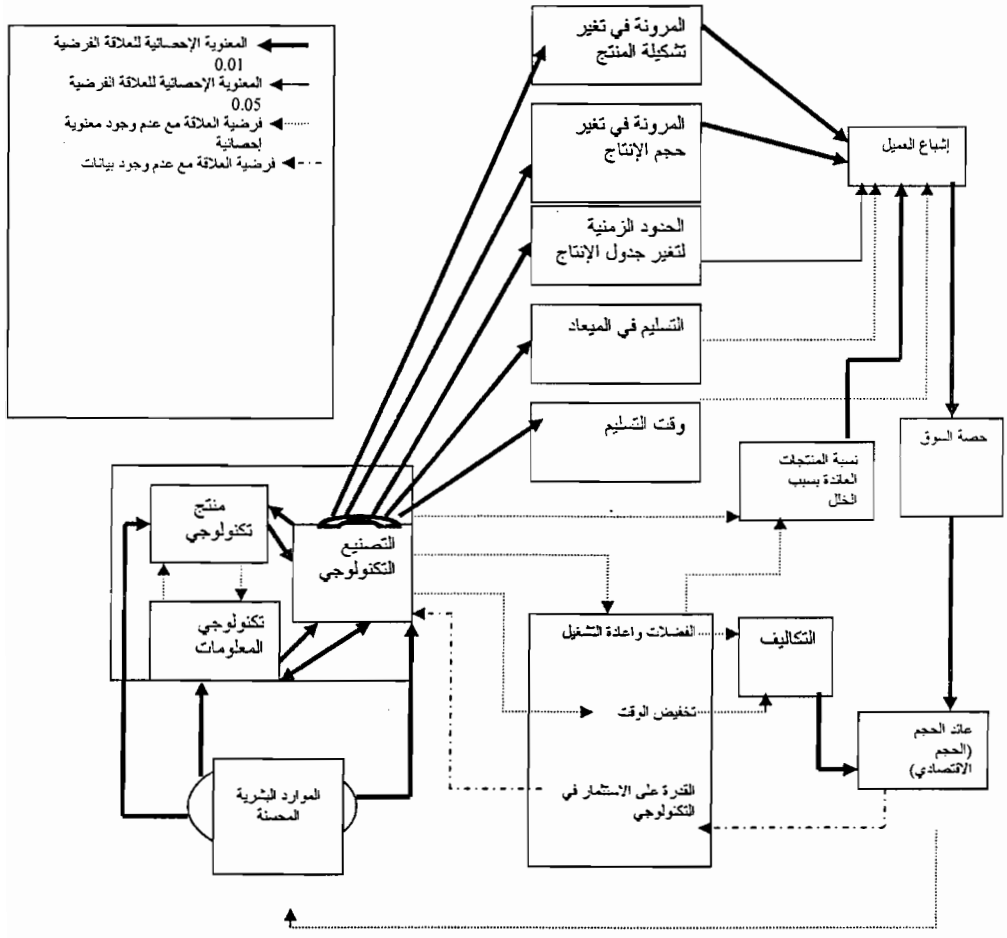

يشير الباحث إلى أن الشكل رقم (3-3) قد تم أعداده من موقع www.step.no على الإنترنت ، ويتبين من قراءة هذا الشكل ، أن هناك علاقة بين التكنولوجيا ا والقدرة التنافسية والأداء ، وهذه العلاقة إحصائية بمستوى معنوية تتراوح ما بين 99% إلى 99.5% ، وهذا يعنى انه مع زيادة مستوى التكنولوجيا يتحسن الأداء ويحدث زيادة في القدرة التنافسية للصناعة ويزيد اكتسابها للعملاء وحصتها في السوق (سواء كانت أسواق خارجية أو داخلية) . ويوضح الشكل أيضا مصادر الدعم التكنولوجيا الذي يتمثل في دعم الدولة من خلال الموارد البشرية المحسنة، تكنولوجيا المعلومات و التصنيع التكنولوجيا. كذلك يمكن للصناعات أن تخلق تكنولوجيا من خلال القدرة على الاستثمار فيها مع زيادة حصتها في السوق والوصول إلى الحجم الاقتصادي (أي العمل بكفاءة اقتصادية عند أدنى نقطة من التكلفة المتوسطة سواء في الآجل القصير أو الطويل). معنى ذلك أن الأسواق الجديدة التي يمكن اكتسبها عن طريق التصدير، تدعم التكنولوجيا، وتسمح التكنولوجيا بخلق ميزة تنافسية ومن ثم اكتساب أسواق جديدة للصناعة.

ولا شك أن زيادة معدل نمو الصادرات يؤدى إلى زيادة معدل نمو الاقتصاد القومي، ومن ثم خلق فرص عمل جديدة للقوى العاملة المنضمة إلى سوق العمل. والتحسن الاقتصادي يسمح بتحسن في الموارد البشرية (التي يمكن أن تتدخل فيه الدولة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي)، وهذا أحد أضلاع خلق التكنولوجيا الوطنية، ويبقى الضلعين الآخرين، تكنولوجيا المعلومات و منتج التكنولوجيا، لكن كيف يتم ذلك في ظل التعامل مع مشروعات صغيرة ومتوسطة ؟

تكنولوجيا المعلومات.

تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا هاما في الربط بين SME,S في شكل تعاوني ، ومن ثم التعامل معها ككل باعتبارها منشآت كبيرة لها القدرة على التحديث وخلق التكنولوجيا . وفى إحدى الدراسات[42] عن الأساس التكنولوجيا ا للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، ترى أنه بينما يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تتفوق في مجال توليد المعرفة الجديدة ، نجد أن المشروعات الكبيرة تتفوق في قدرتها على الاستفادة من عوائد هذه التجديدات ، سواء بشراء حقوق الملكية بضم SME,S أو الإفادة من عمليات انتشار المعرفة . وتكنولوجيا المعلومات تدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على خلق التكنولوجيا ا والاستفادة منها. ومن ثم يمكن لها أن تقدم تكنولوجيا وطنيا في الدول النامية تحررها من التبعية التكنولوجيا.

وتعتبر تكنولوجيا المعلومات من أهم القوى الدافعة خلف العديد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية. وفى مجال التجارة والصناعة فان تطبيقات تكنولوجيا المعلومات تحفز التجديد في جميع المجالات الممكنة، ومن ثم يمكن تقديم منتجات أسرع وأكثر فردية ومصداقية للعملاء. ويتطلب ذلك مرونة في الهيكل التنظيمي وقطاع العمالة الداخلية في SME,S . وتتوقف السرعة التي يتم بها عمل تكنولوجيا المعلومات على النظم البيئية والضغوط في مجال المنافسة الدولية. ويجب أن نشير إلى أن أصحاب SME,S يمتلكون رؤية استراتيجية غير كافية عن إمكانيات تكنولوجيا المعلومات في المنتج وعملية التحديث[43].

---

[42] Zoltan J.Lee Preston, Small and Medium Sized Enterprises , Technology , and Globalization : -- Introduction to a Special Issue on Small and Medium Sized Enterprises in Global Economy , Small Business Economics 9:1-6 1997 , Kluwer Academic Publishers

[43] Dutton,W (ed) :Information and Communication Technologies , Oxford , 1996 . - Bijker, W.,, The Social Construction of Technology ,, Enschede, 1990 .

وتدفع تكنولوجيا المعلومات إلى التحديث من خلال (1) المعيارية للمنتجات وعمليات الإنتاج التي تؤدى إلى التحول نحو المنافسة عن طريق عرض منتج عالي الجودة، يرغب فيه المستهلك ومن ثم يدفع ثمنه، ويحصل المشروع على قيمة مضافة أعلى. (2) التخصصية التي تؤدى إلى التميز وإمكانية الابتكار والاستفادة من المعرفة المكتسبة. وتعمل تكنولوجيا المعلومات على شبكات (Network) تربط بين أطراف لها تمثل SME,S وتعمل على تحقيق :-

(1)- **التكامل.** لضمان التحديث فان المعيارية والتمايز والتخصصية يمكن فقط الوصول إليها عن طريق زيادة التكامل بين المشروعات أو فروع الصناعة، وتلعب تكنولوجيا المعلومات الدور الرئيسي في هذا الصدد، مما يكسب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ميزة تنافسية. من خلال التفهم الكامل للقطاع الذي تعمل فيه ، وتحليل للعوامل الخامسة التي تحدد المنافسة داخل القطاع والمقدمة من Porter وهى ، المدخلات المتوقعة للقطاع ، احتمالية تواجد البدائل في الصناعات المساعدة ، الممولين ، المشترين ، التنافسية / التنافس داخل القطاع .

(2)- **العلاقات الرأسية.** ينتمي الممولين والمشترين إلى العلاقات الرأسية، ويؤدى التعاون الوثيق – الذي توفره تكنولوجيا المعلومات – بين الممول والمشروع والمشترين إلى قنوات توزيع متقاربة.

(3)- **شبكات التمويل الخارجي / والعرض (الإمداد)** . يمثل التعاون مع المشروعات الكبيرة في إطار التوريد وشبكات التمويل الخارجي أحد الأمور الهامة لعملية التحديث في SME,S . وتوفر تكنولوجيا المعلومات هذه الخاصية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. من خلال عقد اتفاقيات ثابتة وموثوق فيها لعمل هذه المشروعات كمورد رئيسي للمشروعات الكبيرة والتعامل معها كصناعات تكميلية، ويتحقق التصنيع واسع النطاق بينما تظل SME,S مشروعات صغيرة ومتوسطة كما هي .

(4)- **العلاقة مع المشترين.** أن ربط أنظمة تكنولوجيا المعلومات الداخلية للمشروع بأنشطة المشترين الرئيسية ينتج عنها قنوات توزيع مسيطرة، والتي تقدم للمشترى منتجات محددة وذات قيمة عالية وتمد المشروع موضع الاهتمام بالمعلومات حول سلوك واحتياجات وسمات المشترى، مما ييسر التسويق المباشر والطرق الجديدة للتوزيع والبيع. ومن الأمثلة على هذه القنوات الإنترنت. ونشير إلى أن نظام تبادل المعلومات الإلكترونية (EDI) وتبادل معلومات المنتج (PDI) والذي تتيحه تكنولوجيا المعلومات يدعم العلاقات الرأسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي توصل إلى علاقات أكثر كفاءة بين المورد والمشروع والمشترى، و PDI يمكن من عمل منتج مشترك ومن ثم تدعم التكامل بين الأفرع المختلفة بطريقة أفضل.

(5)- **العلاقات الأفقية.** تتكون العلاقات الأفقية عن طريق المنافسين في فرع من الصناعة والقادمين الجدد واحتمالات تواجد البدائل، ويتوقف ذلك على فرصة الدخول إلى السوق. وتلعب تكنولوجيا المعلومات الدور الهام في إزالة عقبة السوق أمام الداخلين الجدد من خلال تقديم منتج مطور يضع المستهلك من خلاله معايير أعلى فيما يتعلق بجودة المنتج وتقوية العلاقات الرأسية.

(5) **الجماعية ند الفردية.** تسمح تكنولوجيا المعلومات من تقديم SME,S في شكل جماعي مما يتيح لها فرصة اكبر من الإنفاق على البحث والتطوير وخلق تكنولوجيا جديدة من خلال ما تمتلكه من عقول وبراءات اختراع والاستفادة منها .

منتج التكنولوجيا[44]

أن تقديم منتج تكنولوجي يمثل الضلع الثالث في خلق التكنولوجيا ا الوطنيـــة مـــن خـــلال SME,S ، و يتوقف ذلك على عملية الإبداع (يتكون من الاختراع والابتكار) ويقدم الباحث في الشكل رقم (3-4) نموذج لدعم الابتكار من قبل الدولة ، وخاصة أن الدراسات أشارت إلى التفوق النسبي للصناعات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة في عملية الإبداع .

شكل رقم (3-4)
نموذج دعم الابتكار

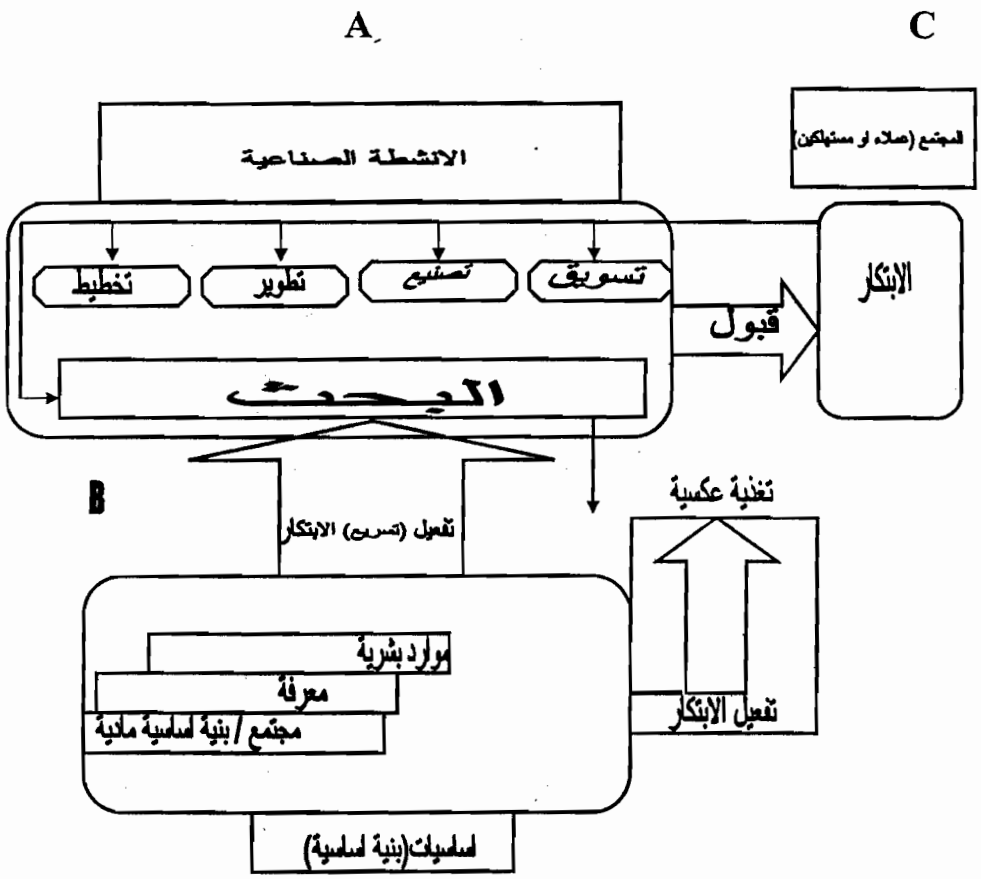

[44] Zoltan J.Lee Preston, Small and Medium Sized Enterprises , Technology , and Globalization :- Op.Cit .

وبتحليل الشكل يتبين انه يتفق ومنطق تحليل النظم – كمدخل جديد لإدارة التقنية – فالجزء الأسفل من الشكل (B) يمثل المدخلات، والجزء (A) يمثل عمليات التشغيل، بينما يمثل الجزء (C) المخرجات.

خلاصة القول ، يجب على الدولة التعامل مع الثلاثة أضلاع المقدمة لتحديث الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، حيث يمثل ذلك الطريق الأمثل لتحقيق الأهداف الهرمية المقدمة في الشكل رقم (3-1) ، من خلال هذه الصناعات .

خاتمة الدراسة.

تشمل الخاتمة على أهم النتائج والتوصيات:-

1- **أهم النتائج.**

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها ما يلي:-

(1)- لم يتفق الباحثين على تعريف محدد أو معيار محدد للصناعات الصغيرة والمتوسطة سواء على المستوى التطبيقي أو النظري. وقد يرجع ذلك إلى اختلاف الحجم الاقتصادي للدول ودرجة النمو والنظم الاقتصادية.

(2)- لم يقدم الفكر الاقتصادي تعريف محدد للصناعات الصغيرة والمتوسطة، ولكنه قدم مجموعة من العوامل التي تحدد وتؤثر في حجم المشروع، كذلك أشار إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تستخدم تكنولوجيا حديثة، لديها تكون القدرة على التطوير، إلا أن ذلك يتحقق من خلال المشروعات الكبيرة باعتبارها تمتلك إمكانيات الإنفاق على البحث والتطوير.

(3)- توصلت الدراسة إلى أن برنامج الإصلاح الاقتصادي له آثار إيجابية على SME,S ، من خلال دراسة عينة مكونة من عشرة دول ، بمقارنة أوضاع هذه المشروعات قبل بعد تطبيق البرنامج بعشر سنوات .

(4)- لم يختلف الوضع في مصر عن دول عينة الدراسة نظرا لتشابه الوضع الاقتصادي فيها مع دول العينة.

2- **التوصيات.**

يوصى الباحث بالاهتمام بالنتائج التي تم التوصل إليها ، والأهداف التي تم صياغاتها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وأسلوب التطوير المقترح لها لخلق تكنولوجيا وطنية.

تم بحمد الله

المراجع العربي:

1- البنك الدولي " تطور القطاع الخاص في مصر : الوضع الحالي والتحديات " جمهورية مصر العربية 1994.

2- د.أحمد حسن جابر " كيف تدعم الأمم الصناعات الصغيرة والمتوسطة : المتغيرات الآليات " مؤتمر آفاق وفرص الاستثمار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، بمحافظتي الدقهلية ودمياط ، جامعة المنصورة 21-22مارس 2001

3- د.عبد الرحمن يسرى " تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها " الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996

4- د. علا عدلي الشيخ " دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري " القاهرة 1985.

5- محمد عبد القادر حاتم " أسرار تقدم اليابان " القاهرة 1990.

6- معهد التخطيط القومي " الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية ، مع التطبيق على صناعة الغزل والنسيج في مصر " القاهرة يوليو 1991 .

7- نهاد مصطفى سليمان " الميزات النسبية والتنافسية لصناعات المعدنية ، دراسة القطاع الخاص في جمهورية مصر العربية " المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر ، كلية التجارة جامعة المنصورة . إبريل 1998.

8- وزارة الاقتصاد " مشروع سياسة قومية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر " القاهرة يونيو 1998.

المراجع الأجنبية:

1-Bijker, W.,, The Social Construction of Technology ,, Enschede, 1990

2 - Burch and Hiemenz,, Small and Medium enterprises in Southeast Asian .. (ASEAN) Work Pap.

3- Claudio Romano and Janek Ratanatunya .. The Role of Marketing Its Impact on Small Enterprise .. European Journal of Marketing ,vol. 29No. 957. 19.

4 -Data Base on Industrial SME,S , Industrial and Technological Development Unit , Division of Production , Productivity and Management , ECLAC .

5-Dutton,W (ed) :Information and Communication Technologies , Oxford , 1996 .

6 - Lee ,,Small Firms in Economics theory ,, Cambridge Journal of Economics,1995

7-M. Gillis,D.H.Perkin,M.Roamer and D.R. Snodgrass ,,Economics of Development.,1995.

8 - Reinert, E.S... Competitiveness and Its Predecessors, a 500 Year Cross-National Perspective., 1998,Step Group Site :www.step.na.

9- Panzer , J.(1989) ,, Determination of Firm Industry Structure ,, in R.Schmelensee and Willig, (Eds). Hand- Book of Industrial Organization, Vol. I, Amsterdam, North Holland.

10-Paul A. Samuelson,, Economics ,, McGraw-Hill , Inc. New York 1995

11-World Bank ,, Emplovment of Small Enterprises ,, Sector Policy Paper . Washington D.C. (Febrary1978).

12-Wilson Peres and Giovanni Stumpo ,, Small and Medium Sized Manufacturing Enterprises in Latin America and the Caribbean Under the New Economic Model .. World Development , Vol. 28.N.9.200

13-Stallard, J.K., D. Bagchi and S.El Allgouz ,,Small and Micro Enterprise Development in Egvpt : Opportunities for Outreach Sustainability ,, NCBA & EQI . USAID - SME Development Project, May 1995.

14 - Zoltan J.Lee Preston, Small and Medium Sized Enterprises . Technology . and – Globalization : Introduction to a Special Issue on Small and Medium Sized Enterprises in Global Economy , Small Business Economics 9:1-6 1997 , Kluwer Academic Publishers.

ملخص الدراسة

آثار نموذج الإصـــلاح الاقتصادي على النـــاتج والتوظف والإنتاجيـــة فـــي المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في بعض البلدان الأقل تطورا، "مع دراسة التجربة المصرية"

دكتور/ محمد محمود عطوة

هدفت الدراسة إلى وضع تعريف محدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوصـــلت إلى صعوبة ذلك وأنه من الأفضل ترك الأمر ليتحدد وفقا لظروف كل دولة. واختبرت الدراســـة أثار تطبيق نموذج الإصلاح الاقتصادي على هذه المشروعات في عشر دول، وأتضح أنها إيجابية خلال مدد التطبيق المتفاوتة فيها. كذلك توصلت الدراسة إلى أنه من الممكـــن تحـــديث وتطـــوير المشروعات المعنية بتعديل أهدافها و أعدادها لخلق تقنية وطنية حيث تكون بديل فـــي المســـتقبل للتقنية المستوردة. ولإتمام دلك يجب الاعتماد على تحسين المـــوارد البشـــرية، وتطبيـــق تقنيـــة المعلومات ودعم الابتكار.